ترتفع وتيرة العنف الممارس من قوات الأمن في السودان ضد المتظاهرين بوتيرة شبه يومية، ليصل عدد القتلى منذ انقلاب 25 أكتوبر الماضي إلى 71 في صفوف المدنيين. لكن التصفيات بالرصاص الحي غالباً ما لا تحقق هدفها في ترهيب المحتجين

السودان

نتائج عكسية لقتل المتظاهرين

استجابة جزئية لدعوات العصيان في الخرطوم أمس (فرانس برس)

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

7 ضحايا جدد انضموا، أمس الأول الإثنين، إلى حصيلة القتلى على يد العسكر في الاحتجاجات التي يشهدها السودان منذ 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تاريخ وقوع الانقلاب العسكري، لتصل الحصيلة منذ ذلك التاريخ إلى 71 قتيلاً وأكثر من ألفي مصاب من المتظاهرين. وعلى الرغم من تصاعد القتل الذي يمارسه الأمن السوداني، والتصفيات بالرصاص الحي، لا يزال الشارع السوداني مصراً على استكمال حراكه حتى الوصول إلى بناء دولة على أسس ديمقراطية مدنية. وتكشف الإصابات التي يتعرض لها المتظاهرون ضد الانقلاب العسكري عن الرغبة في القتل وليس مجرد تفريق التظاهرات والمتظاهرين. ففي مليونية 17 يناير، الإثنين الماضي، لقي 7 من المتظاهرين مصرعهم. وطبقاً للتقارير الطبية الصادرة عن لجنة الأطباء المركزية، فإن 5 منهم قتلوا نتيجة إصابتهم بالذخيرة الحية في الحوض، بينما قُتل اثنان بطلقتين ناريتين في الصدر. وحتى الإصابات الأخرى لمن بقي على قيد الحياة والتي وصلت إلى 200، كانت الغالبية العظمى منها بالرصاص الحي في الرأس والصدر والبطن والظهر، وقليل منها أسفل الركبة.

وقال المتظاهر فخر الدين عبد الواحد، في تصريح لـ«العربي الجديد»: «خرجنا في موكب 17 يناير ونحن مؤمنين تماماً بالسلمية التي رفعناها منذ انطلاقة ثورة ديسمبر، لكنه لفت إلى أن الموكب «قوبل منذ انطلاقه بعنف مفرط». ولفت إلى أنه شاهد «ضابطاً واثنين من أفراد الاحتياطي المركزي وهم يصوبون بنادقهم نحو الثوار، وعندما يطلق هؤلاء النار يقع أحد الثوار شهيداً»، متابعاً «تعرضنا لوابل من الرصاص الحي والمطاطي من بعض القوات التي لا تردي زياً رسمياً وملثمين».

وبلغت حصيلة ضحايا الحراك منذ انقلاب 25 أكتوبر 71 قتيلاً، وما يزيد عن ألفي مصاب، في التظاهرات الساعية لإرغام العسكر على التنحي وتسليم السلطة للمدنيين. وقالت لجنة أطباء السودان المركزية إن 28 من القتلى تعرضوا لإصابات مباشرة بالرصاص في الرأس، و6 في العنق، 22 في الصدر، و4 في البطن، و5 إصابات بالذخيرة الحية في منطقة الحوض، فيما لقي 4 حتفهم بإصابات بعبوات الغاز المسيل للدموع سواء في الرأس أو الصدر أو الحوض، واثنان قتلا نتيجة الضرب المبرح. وكانت التظاهرات قد بدأت في العاصمة الخرطوم والأطراف، كشارع السنّين، شرق الخرطوم، وشارع الأربعين بمدينة أم درمان، غرب العاصمة، وتقاطع المؤسسة في الخرطوم بحري، لكنها خلال الأسابيع الماضية تحوّلت جميعها إلى وسط الخرطوم، وحددت وجهتها إلى محيط القصر الرئاسي.

وتنفي الشرطة السودانية في بياناتها، وآخرها أمس الأول الإثنين، استخدامها القوة المميتة تجاه التظاهرات التي تقول إنها اتسمت بالعنف المنظم، واستخدام المولوتوف، وتكتيك أشبه بالعسكري، وتزعم دوماً تعاملها مع الموقف بأقل قدر من القوة القانونية، خصوصاً مع محاولات التعدي على أقسام الشرطة وقواتها، مشيرة إلى أنها تستخدم فقط الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه.

لكن أيمن سعيد، مسؤول قسم الإصابات في مبادرة «حاضرين»، وهي مبادرة طوعية معنية بتقديم الدعم بأشكاله المختلفة لمصابي الثورة السودانية، قال إن القوات النظامية تستخدم العنف المفرط تجاه المتظاهرين السلميين، وتتسبب لهم بإصابات لا تدل بأي حال من الأحوال على رغبتها في تفريق التظاهرات، إنما إحداث إصابات مميتة، وبعضها يقود إلى الإعاقات الدائمة. وأوضح سعيد في حديث لـ«العربي الجديد»، أن نحو 2000 متظاهر أصيبوا منذ وقوع الانقلاب في أكتوبر الماضي، وأن 7 أشخاص تعرضوا للشلل التام و3 تم استئصال عيونهم، بينما سُجلت 7 حالات بتر لليد أو الأصبع أو الرجل، فيما فقد 8 مصابين أجزاء من أعضاء حيوية، مثل الكبد أو الطحال أو الكلى.

من جهته، قال عضو لجنة أطباء السودان الديمقراطية محمد نقد، لـ«العربي الجديد»، إن كل التقارير الطبية تنفي مزاعم الجهات الرسمية، مؤكداً أن أي طلقة تُطلق بوضع أفقي باتجاه الحشود لا تعني مطلقاً أن المقصود بها تفريق موكب أو تعطيل عمل تخريبي، إنما حتماً ستصيب واحداً من الناس، وهو عمل مقصود ومتعمد وبقصد احترافي، وأشار إلى أن غالبية الوفيات الخرطوم والأطراف، كشارع السنّين، شرق الخرطوم، وشارع الأربعين بمدينة أم درمان، غرب العاصمة، وتقاطع المؤسسة في الخرطوم بحري، لكنها خلال الأسابيع الماضية تحوّلت جميعها إلى وسط الخرطوم، وحددت وجهتها إلى محيط القصر الرئاسي.

وتكشف الإصابات التي يتعرض لها المتظاهرون ضد الانقلاب العسكري عن الرغبة في القتل وليس مجرد تفريق التظاهرات والمتظاهرين. ففي مليونية 17 يناير، الإثنين الماضي، لقي 7 من المتظاهرين مصرعهم. وطبقاً للتقارير الطبية الصادرة عن لجنة الأطباء المركزية، فإن 5 منهم قتلوا نتيجة إصابتهم بالذخيرة الحية في الحوض، بينما قُتل اثنان بطلقتين ناريتين في الصدر. وحتى الإصابات الأخرى لمن بقي على قيد الحياة والتي وصلت إلى 200، كانت الغالبية العظمى منها بالرصاص الحي في الرأس والصدر والبطن والظهر، وقليل منها أسفل الركبة.

وقال المتظاهر فخر الدين عبد الواحد، في تصريح لـ«العربي الجديد»: «خرجنا في موكب 17 يناير ونحن مؤمنين تماماً بالسلمية التي رفعناها منذ انطلاقة ثورة ديسمبر، لكنه لفت إلى أن الموكب «قوبل منذ انطلاقه بعنف مفرط». ولفت إلى أنه شاهد «ضابطاً واثنين من أفراد الاحتياطي المركزي وهم يصوبون بنادقهم نحو الثوار، وعندما يطلق هؤلاء النار يقع أحد الثوار شهيداً»، متابعاً «تعرضنا لوابل من الرصاص الحي والمطاطي من بعض القوات التي لا ترتدي زياً رسمياً وملثمين».

وبلغت حصيلة ضحايا الحراك منذ انقلاب 25 أكتوبر 71 قتيلاً، وما يزيد عن ألفي مصاب، في التظاهرات الساعية لإرغام العسكر على التنحي وتسليم السلطة للمدنيين. وقالت لجنة أطباء السودان المركزية إن 28 من القتلى تعرضوا لإصابات مباشرة بالرصاص في الرأس، و6 في العنق، 22 في الصدر، و4 في البطن، و5 إصابات بالذخيرة الحية في منطقة الحوض، فيما لقي 4 حتفهم بإصابات بعبوات الغاز المسيل للدموع سواء في الرأس أو الصدر أو الحوض، واثنان قتلا نتيجة الضرب المبرح. وكانت التظاهرات قد بدأت في العاصمة الخرطوم والأطراف، كشارع السنّين، شرق الخرطوم، وشارع الأربعين بمدينة أم درمان، غرب العاصمة، وتقاطع المؤسسة في الخرطوم بحري، لكنها خلال الأسابيع الماضية تحوّلت جميعها إلى وسط الخرطوم، وحددت وجهتها إلى محيط القصر الرئاسي.

وتنفي الشرطة السودانية في بياناتها، وآخرها أمس الأول الإثنين، استخدامها القوة المميتة تجاه التظاهرات التي تقول إنها اتسمت بالعنف المنظم، واستخدام المولوتوف، وتكتيك أشبه بالعسكري، وتزعم دوماً تعاملها مع الموقف بأقل قدر من القوة القانونية، خصوصاً مع محاولات التعدي على أقسام الشرطة وقواتها، مشيرة إلى أنها تستخدم فقط الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه.

لكن أيمن سعيد، مسؤول قسم الإصابات في مبادرة «حاضرين»، وهي مبادرة طوعية معنية بتقديم الدعم بأشكاله المختلفة لمصابي الثورة السودانية، قال إن القوات النظامية تستخدم العنف المفرط تجاه المتظاهرين السلميين، وتتسبب لهم بإصابات لا تدل بأي حال من الأحوال على رغبتها في تفريق التظاهرات، إنما إحداث إصابات مميتة، وبعضها يقود إلى الإعاقات الدائمة. وأوضح سعيد في حديث لـ«العربي الجديد»، أن نحو 2000 متظاهر أصيبوا منذ وقوع الانقلاب في أكتوبر الماضي، وأن 7 أشخاص تعرضوا للشلل التام و3 تم استئصال عيونهم، بينما سُجلت 7 حالات بتر لليد أو الأصبع أو الرجل، فيما فقد 8 مصابين أجزاء من أعضاء حيوية، مثل الكبد أو الطحال أو الكلى.

من جهته، قال عضو لجنة أطباء السودان الديمقراطية محمد نقد، لـ«العربي الجديد»، إن كل التقارير الطبية تنفي مزاعم الجهات الرسمية، مؤكداً أن أي طلقة تُطلق بوضع أفقي باتجاه الحشود لا تعني مطلقاً أن المقصود بها تفريق موكب أو تعطيل عمل تخريبي، إنما حتماً ستصيب واحداً من الناس، وهو عمل مقصود ومتعمد وبقصد احترافي، وأشار إلى أن غالبية الوفيات في الرأس أو الصدر، ناتجة عن إصابات في الرأس أو الصدر، أو منطقة الحوض، أو الأعضاء التناسلية. وأكد نقد أن العنف المتزايد ضد المتظاهرين السلميين يعيد المدرسة الأمنية من دون تجديد مناهجها ومن دون الاستفادة من تجربة سابقتها، معتبراً أن الخرق النهائي هو تخويف الشعب السوداني ليتوقف عن حراكه، وجزم أن تلك الممارسات الأمنية لن تنجح في غايتها. وشكّل قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، أمس الثلاثاء، لجنة تحقيق بشأن أحداث 17 يناير. وسبق للنيابة العامة أن شكلت لجنة تحقيق مماثلة للتحري بشأن ما حدث من وفيات ما بعد انقلاب 25 أكتوبر. كما شكّل رئيس الوزراء المستقيل عبد الله حمدوك لجنة للتحقيق بشأن حادثة فض اعتصام محيط قيادة الجيش عام 2019، إضافة للعشرات من لجان التحقيق. ورأى المحامي والناشط السياسي طارق الياس أن تشكيل مثل هذه اللجان يمثل محاولات بائسة لتغطية العار، فلم تصل لجنة واحدة منها إلى نتائج تذكر. ولفت الياس، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن ما تقوّم به الأجهزة الأمنية هذه الأيام مخالف تماماً للقانون ويعرّض أفرادها للمساءلة والمحاسبة الفردية، وكشف أن بعض الجنود والضباط ممن يدركون القانون رفضوا منذ الأيام الأولى للانقلاب العنف المفرط تجاه المتظاهرين، ورفضوا حتى حمل السلاح أثناء وجودهم ضمن القوات المكلفة بالتعامل مع التظاهرات.

لكن على الرغم من تصاعد وتيرة القتل، فإن الشارع السوداني لا يزال مصراً على حراكه لتسليم السلطة للمدنيين. وفي هذا الصدد، وبعد دعوة قوى الحرية والتغيير، الإثنين، إلى عصيان مدني شامل لمدة يومين، اعتباراً من أمس الثلاثاء، رداً على مجزرة 17 يناير، دخل أطباء سودانيون، أمس، في إضراب عن العمل عن الحالات الباردة، وانسحب آخرون من المستشفيات التابعة للجيش والشرطة والأمن. وقال الطبيب عبد القادر محمد، لـ«العربي الجديد»، إن نسبة استجابة الأطباء وغيرها من القطاعات الطبية ستكون الأعلى من بين كل القطاعات، لأن شريحة تدريب على مثل تلك الأدوات في مقاومة الانقلابات العسكرية، وأبدى خشيته من فشل العصيان في قطاعات أخرى، خصوصاً مع تراجع الأوضاع المعيشية في البلاد، ما يمنع كثيرين من المشاركة لأنهم يحصلون على أرزاقهم من عمل يومي.

وفي جولة لـ«العربي الجديد»، لاحظت استجابة جزئية لدعوات العصيان، بانخفاض محدود في حركة السيارات في شوارع الخرطوم، وإغلاق عدد من المحلات التجارية أبوابها، فيما بقيت الأسواق تعمل بصورة شبه طبيعية، بينما نشرت لجنة الصيادلة صوراً لصيدليات أغلقت بالكامل واعتبرتها بداية «بينما البشريات قادمة»، فيما أكدت اللجنة في صفحتها على «فيسبوك». كما دعا الاتحاد المهني لأساتذة الجامعات إلى وقفة صلبة ضد الظلم والقتل بالإضراب السياسي والعصيان المدني. وطبقاً لشهود عيان، فإن عدداً من الأساتذة امتنعوا عن الذهاب لأماكن عملهم. من جهتها، أقامت لجان المقاومة متاريس على طرق في الأحياء، كما خرجت تظاهرات لطلاب الثانويات بمنطقة شمبات، شمال الخرطوم، وهتفت ضد قادة الانقلاب.

وطلبت اللجنة التسييرية للمحامين السودانيين من أعضائها عدم التوجه للمحاكم استجابة لدعوات العصيان. ونشر محامون صوراً لهم مع لافتة كتب عليها «مضرب». وعن ذلك، شدد القيادي في تحالف الحرية والتغيير شريف محمد عثمان، في حديث مع «العربي الجديد»، على أن المقاومة السودانية مستمرة ضد الانقلاب العسكري، وستتنوع تكتيكاتها وأساليبها في الأيام المقبلة.

ولفت إلى أن كل الطغاة في العالم يقراون من كتاب واحد ويتوهمون أن العنف والكبت طريقهم نحو الخلاص من غضب الشعب، وذلك ما يتوهمه الانقلابيون في السودان حالياً، ويظنون أن القبضة الأمنية ستجهض حراك السودانيين، والذي لن ينتهي إلا بمحاسبة ومحاكمة الانقلابيين على الجرائم التي ارتكبوها منذ 25 أكتوبر.

للحديث تتمة...

محاولة جزائرية

عثمان لحياني

«إذا ضاقت بكم الدنيا اذهبوا إلى الجزائر»، يحفظ الفلسطينيون عن الزعيم الراحل ياسر عرفات هذه المقولة التي جاءت في ظرف وسياق غير الظرف والسياق الراهنين، ومع ذلك فإن الجزائر، وهي البلد التي لم تتغيّر محددات علاقته بالقضية الفلسطينية نصاً ورُوحاً، تحاول مجدداً تدوير العجلة باتجاه غير الذي تدفعها إليها الرياح والأحداث. خلال أيام يعقد في الجزائر مؤتمر الحوار الفلسطيني برعاية الرئيس عبد المجيد تبون. ويمكن أن يأخذ ذلك عناوين كثيرة، على غرار التمهيد للقمة العربية المقبلة في الجزائر، المقررة في مارس/آذار المقبل، واستعادة الدور المتقدم في المسألة الفلسطينية. نظرياً، لا شيء يمنع الجزائر من المحاولة على صعيد توحيد الصف الفلسطيني، أو تحقيق تقارب نسبي بشأن خيار إنهاء الانقسام الداخلي والعودة إلى مربع المشروع الوطني المشترك. وهي بلاد لا تزال تتكئ على رصيد متجدد من العنفوان والمواقف الثورية، ولها سوابق ناجحة في التمكين للفلسطينيين منذ احتضان أولى كتائب فتح وتسليحها إلى غاية دورة المجلس الوطني لإعلان قيام الدولة في نوفمبر/تشرين الثاني 1988، أو في محافل دولية (خطاب عرفات في الأمم المتحدة عام 1974).

لكن ومع ذلك كله، يتوجب الإقرار بعيداً عن الشوفينية التي تطبع في الغالب فهم الأحداث وتفسير المواقف، بأن الأمر لن يكون يسيراً على الجزائر أو على غيرها (وقد حاولت السعودية نفسها باتفاق مكة عام 2007) لتحقيق منجز على صعيد توحيد الموقف الفلسطيني.

قبل ثلاث سنوات ألقى المناضل الجزائري القومي الراحل لخضر بورقعة خطاباً في مؤتمر قومي عقد في تونس، توجّه فيه إلى قادة فصائل فلسطينية كانت تحضر المؤتمر. وجاء في الخطاب: «هل تدركون لماذا انتصرت ثورة الجزائر على احتلال فرنسي شبيه بالاحتلال الصهيوني؟ لأن قرار الثورة كان قراراً جزائرياً. كان بورقعة يعني ما يقول تماماً. ويدرك أن إخفاق الفلسطينيين في بناء برنامج وطني والتوافق على مشروع تحرير موحّد، سيصعب المعركة مع المحتل ويعقد ظروفها ويضعف عوامل تحقيق إنجاز فلسطيني على صعيد استعادة الحقوق التاريخية وأولها حق مقاومة الاحتلال، بل حوّل هذا الإخفاق المعركة إلى الداخل الفلسطيني نفسه. وهذا ما يمكن أن يفسر بوضوح تمدد دولة الاحتلال في الزمان والمكان، وانكماش فلسطين في الخريطة العربية.

ليبيا: صالح يطالب بتحديد موعد الانتخابات

طرابلس ـ **أسامة علي**

أعلنت هيئة رئاسة مجلس النواب، أمس الثلاثاء، تعليق جلستها من دون الإعلان عن موعد استئنافها، بعد أن استمعت خلال الجلسة لعرض أولي لأعمال لجنة خريطة الطريق. وعثر رئيس اللجنة نصر الدين مهنا، عن تفاؤله بإمكانية التوصل إلى مقترح لخريطة طريق المرحلة المقبلة، مشيداً بتعاون كل الأطراف التي التقتها لجنته خلال الفترة الماضية. وأوضح مهنا أن الخريطة للمرحلة المقبلة ستتضمن أربعة مسارات، هي المسار الأمني، والمسار الدستوري، ومسار السلطة التنفيذية، ومسار المصالحة الوطنية. وأشار إلى أن لجنته وضعت في اعتبارها تأثير التدخل الخارجي في إعداد خريطة الطريق، مشيراً إلى أن اللجنة ستقدمها في 25 يناير/كانون الثاني الحالي. من جانبه طالب رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، لجنة خريطة الطريق بتقديم مقترحها في موعد أقصاه يوم السبت المقبل. وطالب بضرورة «تحديد موعد جديد وحتمي للانتخابات لا يتجاوز شهر فبراير/شباط المقبل»، مؤكداً على ضرورة تنسيق لجنة خريطة الطريق في تحديد موعد الانتخابات الجديد مع النائب العام ومصلحة الأحوال المدنية ومفوضية الانتخابات. وانتقد صالح النواب المتغيبين عن جلسات مجلس النواب، ووصفهم بـ«المعرقلين»، مؤكداً أن من سيتغيب عن الجلسات «سيخصم من مرتبه بعدد الجلسات التي يغيب عنها ولن يعتد بصوته في جلسات التصويت، بل قد يتعرض لإسقاط عضويته». وكان صالح قد أعلن عن انتهاء ولاية حكومة الوحدة الوطنية استناداً إلى قرار مجلس النواب سحب الثقة منها.

اجتماعات «استكشافية» للفصائل الفلسطينية في الجزائر

الجزائر، غزة ـ **العربي الجديد**

وصل وفد من حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، يضم كلا من خليل الحية وحسام بدران، إلى الجزائر، أمس الثلاثاء، لقاء المسؤولين الجزائريين، وبحث ترتيبات مؤتمر الجزائر للفصائل الفلسطينية المقرر عقده قبيل القمة العربية المقبلة في الجزائر، في مارس/آذار المقبل. وأفاد بيان لمكتب الحركة في الجزائر، بأن الوفد التقى مسؤولين جزائريين، وجرى بحث سبل تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني. ومن المقرر أن يعقد الوفد اجتماعاً آخر لاستكمال الحوارات حول المؤتمر. وقال ممثل الحركة في الجزائر محمد عثمان، إن الحوارات التي تجري في نفس السياق مع قيادات فصائل أخرى، هي «حوارات تمهيدية لمؤتمر الحوار»، الذي لم يعلن عن موعده بعد. بدورها، أكدت مصادر فلسطينية مطلعة لـ«العربي الجديد»، أمس، أن الحوار لا يتضمن لقاءات مباشرة بين حركتي «فتح» و«حماس» حتى الآن، وأن اللقاءات المجدولة بين الأطراف هي لقاءات ثنائية مع المسؤولين الجزائريين. وذكرت المصادر أنّ حواراً وطنياً قد ينتج عن هذه اللقاءات إذا وجد المسؤولون الجزائريون فرصة لنجاحه، وأنه بدون هذه الفرصة ستكون اللقاءات استكشافية، حسب ما أبلغت به الفصائل.

رئيسي يلتقي بوتين في موسكو

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بدأ الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، اليوم الأربعاء، زيارة إلى موسكو، على رأس وفد سياسي واقتصادي رفيع المستوى، وذلك بدعوة من نظيره الروسي فلاديمير بوتين. ويرافق رئيسي في زيارته التي تستمر يومين، وزراء الخارجية والنفط والاقتصاد، بحسب بيان للرئاسة الإيرانية أمس الثلاثاء. وستكون هذه الزيارة الأولى منذ 2017، لرئيس إيراني إلى روسيا.

ويسلتقي الرئيس الإيراني نظيره الروسي اليوم، كما تتضمن الزيارة إلقاء رئيسي غداً الخميس كلمة في الدوما الروسي، فضلاً عن إجرائه لقاءات مع التجار الروس. وأعلن الكرملين في بيان، نشره موقع الرئاسة الروسية أمس، أن بوتين ورئيسي سيجريان مباحثات بشأن «جميع القضايا المرتبطة بالتعاون الثنائي تشمل تنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة، فضلاً عن بحث مواضيع دولية وتنفيذ الاتفاق النووي الإيراني».

من جهته، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أمس، أن رئيسي «سيجري مباحثات مفصلة مع الرئيس الروسي». فيما قال السفير الإيراني لدى روسيا كاظم جلالي، إن زيارة رئيسي «تشكل منعطفاً» في العلاقات مع روسيا، مشيراً إلى أن «لها أبعادا مختلفة مهمة». واتهم جلالي في تصريحات أوردتها وكالة «إيرنا» الرسمية، الغرب بالسعي لـ«إضعاف» الزيارة، قائلاً إن «الغربيين يبدون حساسية تجاه الزيارة لأهميتها».

شرق غرب

رسالة من تبون لأمير قطر

تسلم أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (الصورة)، أمس الثلاثاء، رسالة من الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، تتصل بالعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها، سلّمها وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة. وكان لعمامرة قد وصل مساء أول من أمس الاثنين إلى العاصمة القطرية الدوحة، كرابع محطة ضمن جولته العربية، التي قادته أيضاً إلى كل من الرياض وأبوظبي والقاهرة، في سياق إجراء مشاورات سياسية حول القمة العربية المقبلة.

(العربي الجديد)

الرئيس الجزائري يساند قائد الجيش

أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، أمس الثلاثاء، دعمه لقائد أركان الجيش الفريق سعيد شنقريحة، بعد التسريبات التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي للضابط الجزائري السابق قرميط بونويرة، وهو السكرتير الخاص السابق لقائد أركان الجيش الراحل (أحمد قايد صالح)، من سجنه العسكري، ووجه فيها اتهامات عدة إلى شنقريحة. وقال تبون، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال خطاب موجّه إلى الجيش: «أحيّي الفريق سعيد شنقريحة لما أنجزه، وأنوّه بجهوده المبذولة للإبقاء على جاهزية الجيش في كل الظروف».

(العربي الجديد)

مفاوضات فيينا: 4 مسودات جديدة

كشفت مصادر مطلعة مواكبة لمفاوضات الملف النووي الإيراني في فيينا، أمس الثلاثاء، أن المفاوضات دخلت أصعب مراحلها، مشيرة إلى أن القضايا العالقة تشمل الملفات الأربعة: رفع العقوبات والمواضيع النووية وآلية التحقق من تنفيذ التعهدات والضمانات التي تطالب بها طهران. وكشفت أن «هناك أربع مسودات أمام المفاوضين للنقاش. المسودة الأولى متعلقة بنص الاتفاق المحتمل الرئيسي الذي يشمل الخطوط العريضة للاتفاق. أما المسودات الثلاث الأخرى، فهي عبارة عن ملاحق للاتفاق».

(العربي الجديد)

عقوبات أميركية على حزب الله

فرضت الخزانة الأميركية، أمس الثلاثاء، عقوبات على ثلاثة أفراد وشركة سفريات مقرّها لبنان، لصلتهم بحزب الله. وشملت العقوبات رجل الأعمال عادل دياب، وجهاز علامة لتوفيره الدعم المادي واللوجستي والتكنولوجي للحزب، والمسؤول في الحزب، علي محمد ضعون. وطاولت العقوبات، أيضاً، شركة «دار السلام للسياحة والسفر»، ومقرها لبنان.

(العربي الجديد)

العراق: قصف تركي لمواقع «الكردستاني»

تعرضت مواقع تابعة لحزب العمال الكردستاني في محافظة دهوك الحدودية مع تركيا، أمس الثلاثاء، لقصف جوي نفذته طائرات تركية. وأفادت مصادر أمنية كردية بأن الطيران التركي قصف مواقع «الكردستاني» في منطقة جبل متين بمديرية العمادية التابعة لمحافظة دهوك، موضحة أن القصف جرى بعيداً عن مواقع السكان أو البشمركة.

(العربي الجديد)

العراق: الجولة الأولى من وساطة قاآني تتعثّر

لم تتمخض وساطة قائد فيلق القدس، إسماعيل قاآني، لحل الأزمة بين «التيار الصدري» و«الإطار التنسيقي»، حتى الآن عن نتائج حاسمة، لا سيما بشأن اقناع مقتدى الصدر بالتخلي عن مبدأ حكومة الاغلبية

بغداد ـ **عادل النواب**

غادر زعيم «فيلق القدس» الإيراني، الجنرال إسماعيل قاآني، العراق، أمس الثلاثاء، من دون أن يحقق أي نتائج واضحة لوساطته التي بدأها مساء الأحد الماضي، لإنهاء الأزمة السياسية بين زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، و«الإطار التنسيقي». والأخير يضم كتلاً وأحزاباً توصف بأنها حليفة لطهران، ويتزعمه كل من رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وزعيم منظمة «بدر»، رئيس تحالف «الفتح» هادي العامري، الذي يمثل الواجهة السياسية لفصائل «الحشد الشعبي».

يأتي ذلك مع ترقب الأوساط السياسية لجلسة تعقدها المحكمة الاتحادية العليا، اليوم الأربعاء، للنظر بالطعن المقدم من قبل النائبين باسم خشان ومحمود داود حيال شرعية الجلسة الأولى للبرلمان، والتي قالا إن خروقات حدثت خلالها. وكانت المحكمة الاتحادية العليا قد أصدرت، الخميس الماضي، أمراً بوقف عمل رئاسة البرلمان المنتخبة مؤقتاً، على خلفية الطعن بشرعية الجلسة الأولى. وقد تم خلال تلك الجلسة انتخاب محمد الحلبوسي رئيساً للبرلمان لولاية ثانية، إلى جانب القيادي في «التيار الصدري» حاكم الزاملي نائباً أول، وعضو الحزب «الديمقراطي الكردستاني» شاخوان عبد الله نائباً ثانياً.

في الأثناء، أكدت مصادر سياسية مطلعة في العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، عدم تحقيق قاآني أي نتائج في جولته التي بدأها في النجف ثم بغداد، قبل أن يغادر العراق في ساعة مبكرة من فجر أمس الثلاثاء. ووفقاً لمصدرين مطلعين في قوى «الإطار التنسيقي» في بغداد، تحدث كل منهما على انفراد مع «العربي الجديد»، فإن قاآني «لم يتوصل لأي نتائج حاسمة أو مضمونة لحل الأزمة الراهنة». وقال أحد المصدرين إن «الصدر ما زال مصراً على عدم منح أي دور للمالكي في الحكومة المقبلة، وعلى حكومة أغلبية وطنية تستوعب باقي أطراف الإطار التنسيقي، بحسب حجم مقاعدهم البرلمانية، مع برنامج حكومي واسع، بينما تصرّ أطراف الإطار التنسيقي على التحالف مع الصدر والمشاركة في حكومة بشكل كامل بكل مكوناتها وليس أجزاء منها».

بدوره، ذكر المصدر الآخر أن «قاآني غادر العراق من دون أن تكتمل المهمة التي جاء من أجلها، وهناك احتمال أن يزور بغداد مرة أخرى للغرض نفسه قريباً». وأشار إلى أن «تحركات من قبل مسؤول ملف العراق في حزب الله اللبناني محمد كوثراني تتواصل لإكمال مهمة قاآني، ومحاولة إيجاد منطقة مشتركة للاتفاق بين الأطراف السياسية الشيعية». وتواصلت «العربي الجديد» مع القيادي في الإطار التنسيقي أحمد الموسوي، للاستفسار عن المعلومات التي تتحدث عن تعثر مهمة قاآني. وقال الموسوي إن «كل الجهود التي بذلت لتقريب وجهات النظر بين التيار الصدري والإطار التنسيقي ما زالت تصطدم بمجموعة من الخلافات والتقاطعات بين الطرفين».

وأضاف «قاآني لديه علاقات طيبة مع الصدر وقيادات الإطار التنسيقي، ويعمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين، لكن لغاية الآن لم يتوصل إلى ذلك وإلى توحيد المواقف السياسية، فحتى اللحظة لا يوجد أي اتفاق نهائي». وتابع المتحدث نفسه أن «الحراك السياسي والجهود متواصلة من أجل تقريب وجهات النظر بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، من أجل دخولهما إلى الجلسة المقبلة للبرلمان بكتلة واحدة كبيرة، تكون هي المكلفة بمهام تشكيل الحكومة العراقية الجديدة».

من جهته، قال القيادي في التيار الصدري رياض المسعودي، في حديث مع «العربي الجديد» بشأن نتائج زيارة قاآني، إن الصدر «مُصر إلى الآن على حكومة الأغلبية الوطنية، وجدد رفضه لأي تدخل خارجي بشأن الحوار بين القوى السياسية العراقية وفي ملف تشكيل الحكومة الجديدة». وأضاف المسعودي أن «الأيام المقبلة ستشهد تشكيل حكومة الأغلبية بمشاركة التيار الصدري وحلفائه من القوى السياسية السنية والكردية وبعض الأطراف السياسية الشيعية، وهذا ما نتمسك به ولا موقف آخر غيره».

لكن عضو الهيئة السياسية لتيار «الحكمة»، الذي يتزعمه عمار الحكيم، رحيم العبودي، قال في حديث مع «العربي الجديد»، إن قاآني «استطاع نوعاً ما تقريب وجهات النظر بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، لكن لا يوجد حسم أو اتفاق نهائي بين الطرفين». وأوضح العبودي أن «حلّ الخلافات بين التيار الصدري والإطار التنسيقي يحتاج إلى مزيد من الوقت، وجهود قاآني كانت من أجل عدم تفرّد الصدر بقرار تسمية رئيس الوزراء الجديد، بل أن تكون هناك ترشيحات من قبل الإطار التنسيقي». وأضاف «كما أن اعلان زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي لا يعني إقصاء ائتلافه من تسلم الحقائب الوزارية في الحكومة المقبلة، ومقترح قاآني بهذا الشأن لاقى ترحيباً من قبل الصدر». وتابع العبودي أن «الأمور متجهة في الأيام المقبلة نحو تشكيل حكومة تحت عنوان الأغلبية، لكن كل الأطراف السياسية الشيعية ستكون مشاركة فيها، ومدعومة من غالبية القوى السياسية».

وتترقب الأوساط السياسية في بغداد جلسة المحكمة الاتحادية العليا، اليوم، للنظر بالطعن المقدم بشأن شرعية الجلسة الأولى للبرلمان. وبشأن هذه الجلسة، استبعدت مصادر سياسية اتخاذ أي قرار بخصوص الطعن اليوم، قائلةً إنه قد يتم تأجيل الحكم إلى وقت آخر، مع استبعاد صدور قرار بقبول الطعن ونقض جلسة اختيار رئاسة البرلمان. وهو ما أكده أيضاً القيادي في تيار الحكمة رحيم العبودي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إذ قال إن «المحكمة الاتحادية ستر الشكوى ضد شرعية الجلسة الأولى للبرلمان». واعتبر أن القرار الأول للمحكمة بشأن تجميد عمل هيئة رئاسة البرلمان «جاء من أجل إعطاء فرصة للقوى السياسية للتحاور والتفاوض».

وأمس، الثلاثاء، توقع القيادي في تحالف «الفتح» محمد البياتي تدخل المرجع الديني الشيعي علي السيستاني لحل الأزمة الحالية والمضي بتشكيل الحكومة المقبلة، في إشارة أخرى إلى عدم الحسم السياسي إثر وساطة قاآني. وقال البياتي، في تصريحات لوكالة أخبار عراقية محلية: «أملنا كبير بأن يضع المرجع السيستاني بصمته المباركة، ويتحرك لحل الأزمة السياسية الحالية. في كل الأزمات نتوجه إليه، وهناك مطالبات له للتدخل بهذا الموضوع وحله».

من جهته، قال الخبير في الشأن السياسي العراقي أحمد الشريفي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «المعطيات الأخيرة تؤكد أن قاآني لم يحقق نجاحاً كاملاً في مهمة توحيد قوى البيت السياسي الشيعي والاتفاق النهائي على شكل الحكومة العراقية الجديدة». وأضاف أنه «على الرغم من امتلاك قاآني علاقات طيبة وجيدة مع كافة الأطراف السياسية الشيعية، لكنه لم يتمكن من توحيد تلك الأطراف تحت مظلة واحدة لتشكيل كتلة كبرى». ولفت إلى أن «تأثير قاآني على القوى السياسية العراقية يختلف عن التأثير والدور الذي كان يلعبه قاسم سليماني، الذي كان تأثيره وتدخله واضحاً في الكثير من القضايا في الساحة السياسية العراقية».

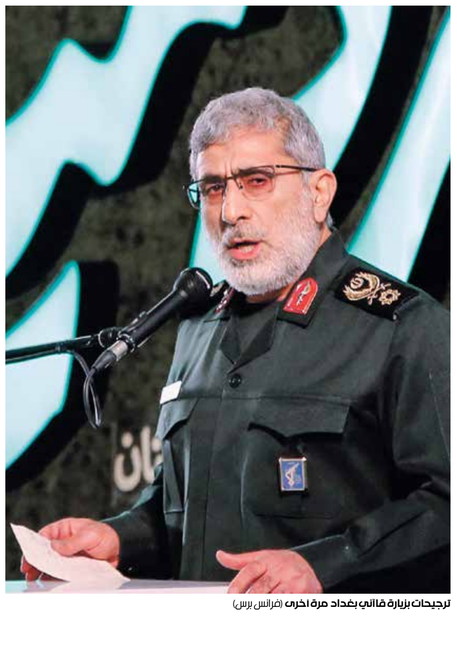

ترجيحات بزيارة قاآني بغداد مرة أخرى (فرانس برس)

جذور خلاف الصدر والمالكي

تعود جذور الخلاف بين زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر (الصورة)، ورئيس الحكومة الأسبق نوري المالكي إلى عام 2008، عندما أطلق المالكي خلال ترؤسه الحكومة الأولى له، عملية عسكرية في البصرة ومحافظات جنوبية أخرى سميت «صولة الفرسان». وجرى خلال هذه العملية قتل واعتقال العشرات من عناصر «التيار الصدري» تحت عنوان ضبط الأمن وسيادة القانون في تلك المناطق، لكن مراقبين اكدوا ان صراع النفوذ كان المحرك الاول للعملية.

الحدث

يقف اليمن أمام مرحلة جديدة من التصعيد، بعد القصف الحوثي على أبوظبي، الإثنين، ليرد التحالف بسلسلة غارات على صنعاء أدت إلى مقتل قيادي حوثي وعدد من المدنيين، في تطور قد يعيد الحرب إلى بداياتها الأولى، حينما كانت تطاول أهدافاً مدنية

أدى القصف الى تدمير منزل الجنيد بشكل كامل (محمد حمود/الأناضول)

ما بعد استهداف أبوظبي
لا خطوط حمراً للتحالف في صنعاء

ضحايا في مأرب

أعلن التحالف، أمس الثلاثاء، مقتل 80 حوثيًا في عمليات استهداف نفذها خلال 24 ساعة في محافظة مأرب، بينما أكدت مصادر عسكرية لـ«العربي الجديد»، انحسار الهجوم البري للألوية العمالقة في أطراف مديرية حريب التي يتمركز فيها الحوثيون، واقتصار المعركة على القصف المدفعي.

صنعاء ـ **العربي الجديد**

تعود الحرب في اليمن إلى ملامح بداياتها الأولى، حينما كانت الضربات الجوية تطاول أهدافاً مدنية وبنى تحتية في العاصمة صنعاء، وذلك مع رد التحالف الذي تقوده السعودية، على القصف الحوثي الذي استهدف أبوظبي وأجزاء من المملكة، الإثنين، بقصف على العاصمة اليمنية، أمس الثلاثاء، أسفر عن سقوط قيادي حوثي وعدد من المدنيين. ويبدو أن الضربة الحوثية التي أصابت، الإثنين، صهاريج نفطية في أبوظبي متسببة في مقتل 3 أشخاص وإصابة 6 آخرين، فضلاً عن تسببها بحريق في منطقة الإنشاءات الجديدة في مطار أبوظبي الدولي، ستشكل حدثاً مفصلياً في النزاع، مع التنديد الدولي والعربي الكبير به، والحراك لمواجهة الحوثيين سياسياً وعسكرياً. وبعد الهجوم على أبوظبي وبإتجاه السعودية، بدأ التحالف منذ مساء الإثنين بشنّ غارات جوية على صنعاء، ليتم الإعلان أمس عن سقوط قتلى مدنيين في استهداف منزل القيادي العسكري في جماعة الحوثيين، مدير كلية الطيران والدفاع الجوي، عبدالله قاسم الجنيد.

وبحسب المعلومات، أسفرت الغارات، إضافة إلى مقتل الجنيد، عن سقوط 12 مدنياً في حصيلة غير نهائية، فيما تحدث الحوثيون عن مقتل 14.

وأكد سكان وشهود عيان لـ«العربي الجديد»، أن الساعات الأولى من صباح أمس الثلاثاء، شهدت تخوفاً من الناس بالخروج لمزاولة أعمالهم، خشية من استمرار الغارات الجوية، بعد إعلان التحالف تنفيذ ضربات جوية على مدار 24 ساعة، لكن الحركة عادت بشكل طبيعي مع منتصف الظهيرة. ومنذ إعلان التحالف أول من أمس عن عملية ردع شاملة بمشاركة مقاتلات «إف 15» و«إف 16» فوق صنعاء، كرد على الهجمات الحوثية التي طاولت أبوظبي، تم إحصاء 10 غارات جوية على صنعاء ومناطق مجاورة لها حتى ساعات عصر أمس. وكانت آخر 4 غارات للتحالف، قد طاولت عصر الثلاثاء، مديرية بني مطر في ريف صنعاء، وأعلن التحالف «تدمير مخازن ومنظومة اتصالات للطائرات المسيرة في صنعاء». وقال إنه نفذ «ضربات جوية لمعاقل ومعسكرات الميليشيا الحوثية في صنعاء». وأضاف: «أدت الغارات إلى تدمير مخازن ومنظومة اتصالات للطائرات المسيرة بجبل النبي شعيب (في مديرية بني مطر غربي صنعاء)».

ومن المرجح أن الهجوم الذي طاول منزل الجنيد، وأسفر عن سقوط مدنيين، قد ساهم في كبح الضربات الجوية للتحالف. وأكد مصدر حقوقي عاين مكان الغارة عن قرب لـ«العربي الجديد»، أن جميع الضحايا من أسرة الجنيد، فيما كانت الأضرار مادية فقط في المنازل المجاورة التي تهشمت نوافذها وتحطمت غالبية المركبات في الحي الليبي والشارع المجاور.

ونعت وزارة الدفاع التابعة للحوثيين رسمياً، الجنيد. وحسب بيان النعي، فقد كان الجنيد «من أبرز الكفاءات المتخصصة في مجال الطيران». وبدا أن جماعة الحوثيين، تتهم الإمارات بالوقوف وراء عملية الاستهداف، إذ كانت وسائل إعلام الجماعة تنسب الهجوم إلى «العدوان الأميركي. الإماراتي»، من دون ذكر السعودية.

في هذه الأثناء، كشفت جماعة الحوثيين، أمس، أنه تم استخدام 4 صواريخ مجنحة من طراز «قدس 2» لاستهداف مصفاة النفط في المصفح ومطار أبوظبي، وصاروخ «ذو الفقار» البالستي لاستهداف مطار دبي، فيما تم استخدام طائرات «صماد 3» المسيّرة بعيدة المدى لاستهداف مصفاة النفط والمطارين وعدد من الأهداف الحساسة. كما نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مطلعين على التحقيق الأولي للإمارات حول الهجوم، أن الحوثيين استخدموا لاستهداف أبوظبي مزيجاً من الصواريخ البالستية وصواريخ كروز والطائرات المسيّرة. وأكد التحقيق مزاعم الحوثيين، بأنهم نشروا طائرات مسيّرة وصواريخ كروز وصواريخ بالستية في الهجوم. كما نقلت الصحيفة عن مسؤول أميركي لم تكشف عن هويته، مساء الإثنين، أن إيران ليست مشتبهاً بها في الهجوم على أبوظبي، فيما كانت الخارجية الإيرانية تعتبر أمس أن اللجوء للعنف ليس حلاً لأزمات المنطقة، مؤكدة أن طهران ستتعاون مع أي مبادرة لوقف الحرب باليمن.

من جهته، نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤول إماراتي لم يسمه أن وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد، طلب من نظيره الأميركي أنتوني بلينكن، في اتصال هاتفي، الإثنين، إعادة إدراج جماعة الحوثيين على قائمة الإرهاب، على خلفية الأحداث الأخيرة. كما ذكرت وكالة «بلومبيرغ»، نقلاً عن مصدر مقرب من حكومة أبوظبي، أن الإمارات ستعمل على زيادة الضغط من خلال مجلس الأمن. وأشارت إلى أنه لم يتضح على الفور كيف ستستجيب واشنطن للطلب الإماراتي. وبعد الاتصال الهاتفي بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، أول من أمس، والذي أكدا فيه ضرورة وقوف المجتمع الدولي في وجه ما سمّياها الانتهاكات الصارخة للقوانين والأعراف الدولية، في إشارة إلى هجمات الحوثيين، قال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، أمس الثلاثاء، عبر «تويتر» إن «الاعتداءات التي قامت بها مليشيا الحوثيين على المملكة والإمارات تشكل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة، وتؤكد أن هذه المليشيا أصبحت مصدراً رئيساً لتهديد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي». في هذا الوقت، كشفت رسالة بعث بها رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت لولي عهد أبوظبي أن إسرائيل عرضت دعماً أمنياً ومخابراتياً على الإمارات في مواجهة هجمات الطائرات المسيّرة. وندد بينت عبر «تويتر» بما وصفه بأنه «هجوم إرهابي بطائرات مسيرة». وكتب بينت في الرسالة «نحن مستعدون لتقدم لكم دعماً أمنياً ومخابراتياً كي نساعدكم في حماية مواطنيكم من هجمات مماثلة». كما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن تل أبيب تخشى من التعرض لهجمات محتملة مماثلة للهجوم على أبوظبي.

وقبل الهجوم بتنديد دولي واسع، وتوعدت الولايات المتحدة بـ«محاسبة» الحوثيين، وقال مستشار الأمن القومي جيك سوليفان «سنعمل مع الإمارات وشركائنا الدوليين لمحاسبتهم». كما قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في بيان، إن «هذه الهجمات تهدد أمن أراضي الإمارات واستقرار المنطقة». كما دانت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس، عبر «تويتر»، «بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي تبناها الحوثيون ضد الإمارات».

مقتل مسؤول عسكري حوثي مع افراد اسرته في ضربة جوية

تحرك إماراتي لإعادة الحوثيين إلى قائمة التنظيمات الإرهابية

متابعة

الاحتلال الإسرائيلي يواصل حملات الاعتقال في النقب

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة الاعتقالات ضد أهالي النقب، بينما لا تتوقف انتهاكاتها بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**
رام الله ـ **محمود السعدي**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس الثلاثاء، انتهاكاتها بحق الفلسطينيين؛ سواء في النقب في الداخل المحتل، أو في الضفة الغربية المحتلة. وواصلت شرطة الاحتلال، فجر أمس الثلاثاء، حملات الاعتقال في صفوف ناشطين ومواطنين من النقب، على خلفية التظاهرة التي جرت يوم الخميس الماضي، عند مفترق قرية سعوة الأطرش، وتخللتها اعتداءات وحشية للشرطة على المتظاهرين. وأكدت مصادر محلية في النقب أن الشرطة اعتقلت صباح أمس، أكثر من 41 معتقلاً، بينهم فتيات وأطفال قاصرون، في قرى تل السبع وسعوة وخربة الوطن. وانتقلت المعركة في النقب حالياً، التي فجرتها قرارات سلطات الاحتلال بتجريف وتشجير أراض في المنطقة، إلى قاعات المحاكم في مدينة بئر السبع، حيث يواجه المعتقلون يومياً مطالب شرطة الاحتلال الإسرائيلي بتمديد اعتقالهم، واستئناف قرارات الإفراج عن عدد منهم.

من جهته، قال نادي الأسير الفلسطيني، في سجلات صحافي أمس «إن 150 أعتقال سُجلت في النقب الفلسطيني المحتل عام 1948، منذ بداية المواجهة مع قوات الاحتلال، تعرض خلالها المعتقلون لمستوى عالٍ من العنف والاعتداءات المختلفة»، مشيراً إلى أن «جزءاً من المعتقلين تم الإفراج عنهم بعد مثولهم أمام المحكمة، وجزءاً آخر بعد التحقيق معهم، وقد طاولت عمليات الاعتقال أطفالاً ونساء». وأوضح نادي الأسير أن 69 معتقلاً يقبعون اليوم في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، بدورها، دعت لجنة التوجيه العليا للعرب في النقب، في بيان أصدرته أمس الثلاثاء، إثر اجتماع لها مساء أول من أمس الإثنين، إلى سلسلة من الخطوات، بعدما حمّلت شرطة الاحتلال الإسرائيلية مسؤولية الاعتداء على المتظاهرين الخميس الماضي. ومن بين هذه الخطوات، تنظيم وقفات احتجاجية أمام محكمة بئر السبع، الساعة 10:30 يومياً، تضامناً مع المعتقلين، بالإضافة إلى عقد اجتماعات أسبوعية كل مساء أحد لمتابعة التطورات. كما دعت إلى عقد اجتماع في النقب لتنظيم تظاهرة أمام مكتب رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت في القدس، فضلاً عن دعوة الأئمة في المساجد لتخصيص خطبة الجمعة للنقب، وتنظيم وقفات احتجاجية بعد صلاة الجمعة. في غضون ذلك، شيّع آلاف الفلسطينيين بعد ظهر أمس الثلاثاء، جثمان الشهيد المسن سليمان الهذالين (75 عاماً) من قرية أم الخير بمسافر يطا جنوب الخليل إلى الجنوب من الضفة الغربية، وهو أحد رموز المقاومة الشعبية الفلسطينية، بمشاركة شعبية ورسمية، إلى أن ووري جثمانه في مسقط رأسه في أم الخير. وعمّ الإضراب الشامل مدينة يطا وضواحيها، أمس، استجابة لإعلان القوى الإسلامية والوطنية الإضراب الشامل، للمشاركة في تشييع الهذالين. واستشهد الهذالين، أول من أمس الإثنين، متأثراً بجروح أصيب بها عند مدخل قرية أم الخير، بعد أن دهسته مركبة تابعة لقوات الاحتلال، في الخامس من الشهر الحالي، إلى ذلك، أصيب عدد من الفلسطينيين خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق عدة من الضفة الغربية، تزامنت مع تنفيذ اعتقالات بحق الفلسطينيين، بينما دهمت قوات الاحتلال مدرسة شمال غرب رام الله وسط الضفة واعتقلت طالبين. وأفاد الناشط الإعلامي في قرية دير نظام شمال غرب رام الله، مجاهد التميمي «العربي الجديد»، بأن قوات الاحتلال دهمت المدرسة الثانوية المختلطة في قرية دير نظام، واعتدت على الطلبة والهيئة التدريسية بالضرب، وأطلقت قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع، ما أدى لإصابة عدد من الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية بحالات اختناق وبرضوض، كما تم اعتقال الطالبين في المرحلة الثانوية رامز التميمي وأحمد التميمي. في غضون ذلك، أصيب عدد من الفلسطينيين خلال مواجهات مع قوات الاحتلال التي اقتحمت المنطقة الشرقية من مدينة نابلس لتامين اقتحام المستوطنين لقبر يوسف، حيث أدوا صلوات تلمودية وانسحبوا بعد ذلك. كما اقتحم عشرات المستوطنين، أمس المسجد الأقصى، بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال، وأدوا طقوساً تلمودية في باحاته. في سياق آخر، أفاد نادي الأسير الفلسطيني في بيان صحافي، بأن قوات الاحتلال اعتقلت منذ مساء أول من أمس الإثنين وحتى صباح أمس الثلاثاء، 26 مواطناً فلسطينياً من الضفة الغربية.

في شأن آخر، وزعت قوات الاحتلال أمس أوامر هدم، وصوّرت منشآت في بلدة العيساوية بالقدس المحتلة. كما هدمت قوات الاحتلال، أمس «بركسا» في بلدة حارس غرب مدينة سلفيت شمال الضفة الغربية، وغرفة زراعية في أراضي قرية النبي الياس شرق قلقيلية.

إصابات واعتقالات باقتحامات للاحتلال في الضفة الغربية

شارك الآلاف في تشييع الشهيد سليمان الهذالين أمس (عصام ريماوي/الأناضول)

رصد

غير بيدرسن بمرمى اتهامات المعارضة والنظام

يواجه المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسن، سلسلة من الانتقادات والاتهامات من المعارضة السورية ونظام بشار الأسد على السواء

أمين العاصي

تلاحق المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسن، اتهامات وانتقادات مزدوجة من المعارضة السورية والنظام، وهو ما يصعّب مهمته في ردم هوّة واسعة من الخلافات بين الجانبين، وبين الفاعلين الإقليميين والدوليين في الملف السوري. ويتحرك بيدرسن هذه الأيام من أجل إنقاذ اللجنة الدستورية التي كانت شكلتها الأمم المتحدة لكتابة دستور جديد للبلاد، وفق ما نصت عليه القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية السورية، وأبرزها القرار الدولي 2254 المتعلق بوقف إطلاق النار والتوصل لتسوية سياسية للأزمة، والذي صدر أواخر عام 2015، ولم يتحقق أي من بنوده بسبب رفض النظام التعاطي الجدي معه.

وبعد العاصمة الإيرانية طهران، حط المبعوث الدولي أول من أمس الإثنين، في العاصمة القطرية الدوحة، حيث أجرى مباحثات مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، حول مستجدات الأزمة السورية. لكن الدعوة إلى جولة جديدة من اجتماعات اللجنة الدستورية التي تضم ممثلين من النظام والمعارضة والمجتمع المدني من الجانبين، والتي تعد على رأس أولويات المبعوث الأممي، تصطدم بعراقيل عدة.

وتُطالب المعارضة باستقالة بيدرسن لأنها تلمس تحيّزاً ما في مواقفه تجاه النظام السوري وداعميه الروس والإيرانيين، خصوصاً أنه لم يعلن حتى اللحظة أن النظام هو المسؤول الأول عن عرقلة التوصل إلى حل سياسي. كما أثار بيدرسن في إحاطته أمام مجلس الأمن، متهماً إياه بـ«الترويج لفكرة أن الوفد الوطني السوري هو الذي يعرقل استئناف أعمال اللجنة». كما أكد المقداد رفض نظامه فكرة «الخطوة مقابل الخطوة» التي كان طرحها بيدرسن. في السياق، وصف دبلوماسي منشق عن وزارة الخارجية في حكومة النظام، ويعمل في صفوف المعارضة، في حديث مع «العربي الجديد»، بيدرسن بـ«الزئبقي»، وتابع أن «النظام يعطل الحل السياسي، وهو لم يتقدم خطوة واحدة منذ انطلاق المسار السياسي لحل الأزمة السورية».

المعارضة السورية تتهم بيدرسن بالانحياز للنظام

المبعوث الأممي يتهم النظام بالتعطيل

من جهتها، قالت مصادر في المعارضة السورية، لـ«العربي الجديد»، إن «المبعوث الأممي لم يتقدم بأي مقترح جديد، وإن اللقاء كان مخيباً للآمال، وإن المعارضة لن تقبل بأقل من تنفيذ القرار 2254 بكل بنوده». وأضافت المصادر أن «المعارضة أبلغت بيدرسن أن النظام لا يريد الحل السياسي، وأن الحل العسكري لن يجلب الاستقرار، وأن الحل الوحيد هو الحل السياسي». وأشارت المصادر إلى أن «بيدرسن يتحدث عن أن الحل السياسي هو الحل الوحيد، لكنه لا يضغط على النظام لتنفيذ القرار 2254، ولا يتحدث عن الانتهاكات التي يرتكبها النظام بحق المدنيين، ولا عن الحصار الذي يفرضه على المناطق المحاصرة، ولا عن المعتقلين والمختفين قسرياً في سجونه».

بدوره، قال عضو الهيئة السياسية في «الائتلاف الوطني السوري المعارض» عبد المجيد بركات، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «بيدرسن يتحدث عن الحل السياسي، لكنه لا يضغط على النظام لتنفيذ القرار 2254، ولا يتحدث عن الانتهاكات التي يرتكبها النظام بحق المدنيين، ولا عن الحصار الذي يفرضه على المناطق المحاصرة، ولا عن المعتقلين والمختفين قسرياً في سجونه». وأشار بركات إلى أن «بيدرسن يتحدث عن أن الحل السياسي هو الحل الوحيد، لكنه لا يضغط على النظام لتنفيذ القرار 2254، ولا يتحدث عن الانتهاكات التي يرتكبها النظام بحق المدنيين، ولا عن الحصار الذي يفرضه على المناطق المحاصرة، ولا عن المعتقلين والمختفين قسرياً في سجونه». وأشار بركات إلى أن «بيدرسن يتحدث عن أن الحل السياسي هو الحل الوحيد، لكنه لا يضغط على النظام لتنفيذ القرار 2254، ولا يتحدث عن الانتهاكات التي يرتكبها النظام بحق المدنيين، ولا عن الحصار الذي يفرضه على المناطق المحاصرة، ولا عن المعتقلين والمختفين قسرياً في سجونه».

المبعوث الأممي يتهم النظام بالتعطيل

المعارضة السورية تتهم بيدرسن بالانحياز للنظام

المسلط: مشروع بيدرسن «الخطوة مقابل الخطوة» غامض

تقرير

تثير عودة التفجيرات الانتحارية في الصومال، ولا سيما في مقديشو، مخاوف بشأن الانتخابات وتأمينها، خصوصاً أن التفجيرات تأتي في ظل وضع سياسي متأزم بين رأسي السلطة التنفيذية

مفخخات الموت في مقديشو
عودة تثير المخاوف بشأن الانتخابات

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

أثارت التفجيرات الانتحارية المتلاحقة التي شهدتها العاصمة الصومالية مقديشو في الأيام الأخيرة، وتبنتها حركة «الشباب» المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، قلقاً محلياً بأن تشكل تحدياً أمنياً أمام تنظيم الانتخابات البرلمانية في العاصمة. هذا فضلاً عن مخاوف من تهديدات محتملة لحركة «الشباب» ضد الدوائر الانتخابية في عواصم الولايات الفيدرالية، لا سيما تلك التي تعاني من هشاشة أمنية مثل مدينة بيدوا، مركز ولاية جنوب غربي الصومال، ومدينة جوهر، مركز ولاية هرشبيلي.

ويضاعف ذلك حجم التحديات الأمنية التي تواجهها عملية تنظيم الانتخابات البرلمانية المقرر استكمالها قبل 25 فبراير/ شباط المقبل، والتي ستضاف للتحديات اللوجستية والتنظيمية لهذه الانتخابات.

وشهدت مقديشو الأحد الماضي، تفجيراً نفّذه انتحاري يرتدي حزاماً ناسفاً، استهدف الناطق باسم الحكومة الصومالية، محمد إبراهيم معلمو، في شارع مكة المكرمة حيث يقطن الأخير. وأدى التفجير لإصابة معلمو بجروح متوسطة. وتبنّت حركة «الشباب» المسؤولية عن هذا الهجوم. ويعدّ معلمو ثاني مسؤول في مكتب الحكومة الصومالية تستهدفه «الشباب» بتفجير انتحاري في الأشهر الأخيرة. إذ سبق أن استهدف انتحاري يقود سيارة مفخخة، في مقديشو في سبتمبر/أيلول الماضي، مسؤولة ملف شؤون المرأة في مكتب الحكومة الفيدرالية، هباق أبو بكر، ما أدى لمقتلها. والأربعاء الماضي، قتل 8 أشخاص في انفجار سيارة مفخخة في العاصمة استهدف قافلة من المركبات التابعة لشركة «فولا فولا»، وهي شركة أمنية خاصة تعمل لحساب وكالات الأمم المتحدة. وتبنّت حركة «الشباب» الهجوم. كذلك، قتل شخصان جراء تفجير وقع في 2 يناير/كانون الثاني الحالي بالقرب من مركز تفتيش للشرطة بمنطقة أفغويا في مقديشو.

في السياق، يقول الخبير العسكري والضابط المتقاعد، شريف حسين، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «أهدافاً مزدوجة يمكن أن تكون وراء استهداف مسؤولي الحكومة الفيدرالية من قبل حركة الشباب». ويضيف «كما أن الخلافات السياسية بين رأسي السلطة التنفيذية، رئيس البلاد محمد عبد الله فرماجو ورئيس الحكومة محمد حسين روبلي، لها علاقة على نحو غير مباشر بالتدهور الأمني في مقديشو». ويوضح أن «الخلافات السياسية بين الرجلين، طاولت كذلك ملف إدارة الأجهزة الأمنية في العاصمة مقديشو، والتي انقسمت بين جناحين متصارعين يفرض كل منهما قراراته على قيادات هذه الأجهزة، وخاصة الشرطة والجيش». ويشير حسين إلى أن «عدم وجود رئيس لجهاز المخابرات، وانتخاب الرئيس المؤقت لهذا الجهاز، ياسين فري (المولى لفرماجو)، عضواً في البرلمان الصومالي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي عن ولاية غلمدغ، يثيران الكثير من الشكوك السياسية والأمنية، ولا سيما حول استقلالية هذا الجهاز من جهة، وغياب دوره الأمني الفاعل في مواجهة الانفلات الأمني في مقديشو». ويضيف «إن تسييس هذا الجهاز الذي يعد الحصن الأول في ضبط أمن البلاد، والعاصمة تحديداً، له تداعيات سلبية على الأمن القومي». ويوضح حسين أن «جهاز المخابرات الذي كان يتولى ملف مواجهة مخططات حركة الشباب، وكان يعمل على صد وإحباط هجماتها، تحوّل من هيئة أمنية إلى ملف سياسي تدور حوله الخلافات، بين فرماجو وروبلي».

ويرى عدد من المراقبين، أن التحدي الأمني في الصومال كان طاغياً منذ أن اعتمدت البلاد النظام الفيدرالي بدءاً من عام 2012، إذ لم تستطع الحكومات الفيدرالية بناء جيش صومالي فعّال لتسلّم الملف الأمني من قوات حفظ السلام الأفريقية. كما كانت تهديدات حركة «الشباب» تمثّل دائماً في السنوات الأخيرة، تحدياً في وجه تنظيم الانتخابات، إلا أن هذه الأخيرة أجريت حتى في ظلّ ظروف أمنية هشة، بعد فرض إجراءات أمنية مشددة ولا سيما في العاصمة التي شهدت انتخابات برلمانية ورئاسية عدة. وبالتالي، فإن هذا الواقع قد يقلل من فرضية أن تعطل التحديات الأمنية سير عملية الانتخابات التشريعية كلياً، ولكن هذه العملية يمكن أن تتأثر بشكل جزئي، وفق مراقبين.

وفي هذا الإطار، يقول الباحث الصومالي في «المعهد العالمي للدراسات الأمنية» في الصومال، عبد الله عبد الرحمن، في حديث مع «العربي الجديد»، «لا شك أن التهديدات الأمنية ستؤثر في العملية الانتخابية في البلاد، وستضع على عاتق الأجهزة الأمنية والقوات الأجنبية المساندة لها (قوات حفظ السلام الأفريقية) مسؤولية كبيرة في تأمين سلامة المرشحين والناخبين وشيوخ العشائر وعامة الشعب». ويضيف «من المتوقع أن تستمر الهجمات والتهديدات في الأسابيع المقبلة، في محاولة من الإرهابيين لإثارة الرعب وخلق مزيد من التعقيدات لعرقلة سير العملية الانتخابية». ويشير إلى أنه «منذ بداية عام 2020، وبعد هدوء ملحوظ في العاصمة، كان هناك تزايد ملحوظ لنوع معيّن من الهجمات الإرهابية، وتمثّل في ما نسميه بالانتحاري الراجل، المزوّد بحزام ناسف والذي يفجّر نفسه عند الهدف».

وحول أسباب استهداف مسؤولي الحكومة الفيدرالية، يقول إن «استهداف كبار المسؤولين في الدولة ليس جديداً في الساحة الصومالية، لكن الاستهدافات الأخيرة تبتغي حركة الشباب منها، إظهار عجز النظام عن تأمين قياداته قبل عامة الشعب». ويتابع «المؤكّد أن الخلافات البنيوية التي تشهدها الساحة السياسية الصومالية والتصدّعات العميقة التي يعاني منها النظام الحاكم، ستساهم في استمرار التراخي الأمني في البلاد وفي العاصمة خاصة».

من جهته، يقول الصحافي الصومالي أحمد جيسود، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «عودة التفجيرات إلى مقديشو، ستؤثّر حتماً بطريقة سلبية على الوضع الأمني الهش أصلاً في البلاد، مما قد يمثّل تهديداً محتملاً لمسار عملية تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية في البلاد». ويضيف «تأتي هذه الأحداث مع وجود خلافات عميقة بين رئيس البلاد ورئيس الوزراء، والتي لم تُحسم بعد، بل تشهد حالياً هدوءاً مشوباً بالحذر، استجابة لدعوات دولية لوقف التصعيد والتركيز على إجراء الانتخابات». ويرى جيسود أن «التراخي الأمني في مقديشو، يعود إلى انشغال قيادات الأجهزة الأمنية في متابعة الملفات السياسية الشائكة في البلاد».

استهدف تفجير بمقديشو الأحد الماضي الناطق باسم الحكومة (فرانس برس)

شرق غرب

كوريا الشمالية تعلن عن تجربة صواريخ تكتيكية

أعلنت كوريا الشمالية، أمس الثلاثاء، أنها أجرت تجربة إطلاق «صواريخ موجّهة تكتيكياً»، بعد يوم من إعلان الجيش الكوري الجنوبي عن إطلاق بيونغ يانغ صاروخين بالستيين في البحر. وتجربة الإثنين هي الرابعة لكوريا الشمالية ضمن جولة إطلاق صواريخ هذا الشهر، والثانية منذ حذرت وزارة الخارجية الأميركية من اتخاذ إجراءات أقوى بعدما فرضت إدارة الرئيس جو بايدن عقوبات جديدة على كوريا الشمالية الأسبوع الماضي.

(أسوشييتد برس)

إندونيسيا تقرّ نقل عاصمتها

كشف وزير التخطيط الإندونيسي سوهارسو مونوارفا (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن البرلمان أقرّ مشروع قانون لنقل العاصمة من جاكرتا إلى كاليمانتان في جزيرة بورنيو. وينصّ مشروع قانون العاصمة الجديدة، الذي يوفر إطار عمل قانونياً لمشروع الرئيس جوكو ويدودو الضخم الذي يتكلف 32 مليار دولار، على كيفية تمويل تطوير العاصمة وإدارتها. وأعلن مونوارفا أن العاصمة الجديدة سيطلق عليها اسم «نوسانتارا».

(رويترز)

الاتحاد الأوروبي لا يريد عزل مالي

ذكرت ممثلة الاتحاد الأوروبي الخاصة لمنطقة الساحل الأفريقي إيمانويلا ديل ري، أمس الثلاثاء، أن الاتحاد وشركاءه لا يعتزمون عزل مالي وحكومتها التي يقودها الجيش، ودعت إلى إجراء محادثات على الرغم من وجود خطة تهدف إلى فرض عقوبات صارمة على مالي بسبب تقاعسها عن تنظيم انتخابات. وحين طلب من المتحدث باسم حكومة مالي الكولونيل عبد الله مايغا التعليق، قال إن سلطات بلاده مستعدة أيضاً لإجراء حوار.

(رويترز)

راب: اتهام جونسون بالكذب «هراء»

رأى دومينيك راب، نائب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أمس الثلاثاء، أن اتهام دومينيك كامينغز، كبير مستشاري جونسون السابق، له بالكذب أمام البرلمان بشأن إقامة حفل وقت إغلاق كورونا في مقر إقامته الرسمي «هراء». وأضاف راب لإذاعة «تايمز» البريطانية: «لقد أوضح تماماً لمجلس العموم أنه كان يتصور أنه لقاء عمل». لكن راب أقر بأنه في المبدأ إذا ثبت كذب رئيس الوزراء على البرلمان، فإن الأمر يصل إلى حد الاستقالة.

(رويترز)

ميتسولا رئيسة للبرلمان الأوروبي

انتُخبت المالطية المُحافظة روبرتا ميتسولا (الصورة)، أمس الثلاثاء، رئيسةً للبرلمان الأوروبي بالأغلبية المطلقة في الجولة الأولى من الاقتراع، على الرغم من الجدل القائم حول موقفها المناهض للإجهاض. وميتسولا هي ثالث امرأة تترأس البرلمان الأوروبي بعد الفرنسيتين سيمون فيل (1979-1982)، ونيكول فونتين (1999-2002). وخلفت ميتسولا الديمقراطي الاجتماعي الإيطالي ديفيد ساسولي، الذي توفي الأسبوع الماضي في المستشفى، والذي كان عهده على رأس البرلمان سينتهي هذا الأسبوع.

(فرانس برس)

مقابلة أجرتها من نيويورك **ابتسام عازم**

يسلّط المدير التنفيذي لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» كينيث روث، في مقابلة مع «العربي الجديد»، الضوء على حقوق الإنسان والانتهاكات التي تتعرض إليها في العالم، أكان في الدول العربية، أو من قِبل إسرائيل، وصولاً إلى الولايات المتحدة

كينيث روث

السيسي يتزعم الحكم الأكثر استبداداً بتاريخ مصر الحديث

إسرائيل تنتهج نظام فصل عنصري في الأراضي المحتلة

الديمقراطية في الولايات المتحدة في خطر

■ بداية دعنا نتوقف عند مقدمتك للتقرير التي تقول فيها إن الأنظمة الأوتوقراطية حول العالم تواجه تحديات كبيرة. وإن ذلك على عكس الاعتقاد السائد بأنها في صعود وأن الديمقراطيات تتراجع. هل لك أن تشرح؟

صحيح، الاعتقاد السائد هو أنّ الأوتوقراطية آخذة في الصعود والديمقراطية في التدهور. ولكن إذا نظرنا إلى التفاصيل فإن الواقع أكثر تعقيداً على عدد من الأصعدة. فعلى سبيل المثال شهدنا مسيرات مستمرة وحاشدة في عدد من الدول من بينها السودان وميانمار وتايلاند وبولندا ونيكاراغوا. وطالبت الحشود فيها بإنهاء أنظمة الحكم الاستبدادية، على الرغم من مخاطر التعرض للاعتقال والإصابات خلال تلك التظاهرات بسبب إطلاق الرصاص وغير ذلك. وفي بعض البلدان التي تحتفظ بأنظمة أو انتخابات شبه ديمقراطية، على الرغم من الميول الاستبدادية لزعمائها، لاحظنا وجود تكاتف لأحزاب المعارضة وغضّ نظر عن خلافاتها وبناء تحالفات لإطاحة الحكام المستبدين أو السياسيين الفاسدين. وحصل هذا في عدد من الدول من بينها تشيكيا وهزيمة رئيس الوزراء أندريه بابيش، وإطاحة بنيامين نتنياهو في إسرائيل. وهناك تشكلات مماثلة في محاولة لهزم فيكتور أوربان في هنغاريا ورجب طيب أردوغان في تركيا. ولاحظنا في الولايات المتحدة أن الكثير من الذين انتخبوا جو بايدن لم يكونوا من المصوّتين التقليديين للحزب الديمقراطي، ولكنهم لم يرغبوا برؤية دونالد ترامب يفوز مجدداً. ويستفيد المستبدون من إخفاقات القادة الديمقراطيين حول العالم. وتزيد من التحديات أزمة المناخ، ووباء كورونا، والفقر، وعدم المساواة، والعنصرية، وتهديدات التكنولوجيا الحديثة، وغيرها.

■ مرت عشرون عاماً على إنشاء معتقل غوانتانامو ولا توجد خطة واضحة لإغلاقه. كما لم تتم محاكمة الأغلبية الساحقة من حوالي 800 معتقل زجوا فيه. ما هو تعليقك؟

سيبقى معتقل غوانتانامو وصمة عار كبيرة على سمعة الحكومة الأميركية. لقد مرت 20 سنة، ولا يزال هناك حتى اليوم 39 شخصاً محتجزين فيه. ولم توجّه لأغلبيتهم أي تهم على الإطلاق. ولا تحاول (السلطات الأميركية) حتى الادعاء بأنهم سيحاكمون بشكل عادل. لو كانت الحكومة الأميركية معنية بالعدل لقامت بمحاكمتهم أمام محاكم أميركية بغض النظر عن النتيجة. لكن القصد من وراء غوانتانامو، هو محاولة إخفاء التعذيب الذي تعرضوا إليه، ولذلك خُلق هذا النظام والمحاكم العسكرية، بحيث يصعب عليهم حتى إثارة قضية تعذيبهم أمامها. وكما نعلم، فقد تعرضوا لممارسات شائنة في البداية. لقد حان الوقت لإغلاق المعتقل وتوجيه التهم (للمتبقين) أمام المحاكم العادلة أو الإفراج عنهم. أما الادعاء بأنهم ما زالوا يشكون خطراً أمنياً فهو ادعاء سخيف.

■ إلى أي مدى تشعر بالقلق في ما يخص الديمقراطية الأميركية والاستقطاب الداخلي الذي يتعدى الانقسام العادي، خصوصاً بعد اقتحام مبنى الكونغرس قبل سنة، ورفض نواب جمهوريين في الكونغرس المصادقة على الانتخابات؟

لا بد أن نعترف أن الديمقراطية في الولايات المتحدة في خطر. ما حدث قبل عام، في السادس من يناير/كانون الثاني من العام الماضي، كان بمثابة تحذير. ونوعاً ما، كان تصرفاً غير ناضج إذ لم يرغب دونالد ترامب في الاعتراف بخسارته في انتخابات 2020. ثم أرسل الجموع إلى مبنى الكونغرس، وحاول إقناع عدد من المسؤولين في عدد من الولايات بعكس قرار الشعب وعدم التصديق على نتائج الانتخابات. ولكن ذلك كان عشوائياً ولم يقترب من تحقيق غرضه. الخوف الآن يتمثل في عدد من الأمور، أبرزها أن ترامب تعلّم مما حدث ويتخذ نهجاً أكثر تعقيداً لمحاولة ضمان فوزه في عام 2024، بغض النظر عما يريده الناخب الأميركي. التركيز بشكل أساسي حالياً هو على محاولة قمع أصوات الناخبين، خصوصاً الأقليات في الولايات المتأرجحة، وجعل مقدرتهم على التصويت أصعب، وهذه مشكلة. ولكن الآن يذهب الجمهوريون خطوة أبعد من ذلك. فترامب وحلفاؤه يحاولون الآن تغيير المسؤولين المحليين الذين صادقوا على الانتخابات. وللتذكير، في عام 2020 كان أغلب هؤلاء من الجمهوريين، ولكنهم تصرفوا بشكل مهني ومحايد. واليوم يعملون على استبدالهم مع المراقبين المحايدين بآخرين حزبيين (ولاؤهم لترامب). الخوف هو أنهم سيقولون إن ترامب فاز بغضّ النظر عن النتيجة أو أن يقولوا إن النتائج متقاربة جداً ومن الأفضل أن نترك القرار بيد السياسيين ليقرروا من الفائز في هذه الولاية أو تلك. وهذه طريقة لسرقة الانتخابات وتقويض الديمقراطية الأميركية. معالجة ذلك قضية ملحّة، ولكن الصعوبة تكمن في أن الكونغرس الأميركي منقسم للغاية، والجمهوريون يعرقلون الجهود التي تحاول منع هذا الهجوم المباشر على الديمقراطية الأميركية. وهذه مشكلة هائلة تواجه الولايات المتحدة.

■ تحدث جو بايدن في أكثر من مناسبة عن نيّته ربط سياسات الولايات المتحدة الخارجية بقضايا حقوق الإنسان. ولكن واقع الحال يظهر عكس ذلك، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالدول «الحليفة». كيف تقرأون سياسته الخارجية وقضايا حقوق الإنسان؟

دعيني أقول بداية إن بايدن ليس ترامب، وهذا جيد. وللتذكير، ترامب مدح حكّاماً مستبدين وهاجم المؤسسات الدولية، وبايدن غيّر الكثير من هذا وعاد إلى المؤسسات الدولية بما فيها منظمة الصحة العالمية ومجلس حقوق الإنسان واتفاقية باريس للمناخ وغيرها. ولكن بايدن وعد بأكثر من هذا، وقال إن سياسته الخارجية ستسترشد بقضايا حقوق الإنسان. وإذا نظرنا في ما يخص الصين فإنهم قاموا بخطوات في هذا الاتجاه.

ولكن سياسته الخارجية لا تختلف كثيراً عن سياسات الولايات المتحدة الخارجية عموماً. فهناك نهج استثنائي لحلفاء الولايات المتحدة. إذا نظرنا لمصر والسعودية والإمارات وإسرائيل، فجميع هذه الدول تمارس القمع بشكل مستمر، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة مستمرة في بيع الأسلحة لها ودعمها وتقديم المعونات والتعامل معها كدول صديقة وحليفة. لم يقتطع بايدن إلا جزءاً بسيطاً من المعونات العسكرية لمصر، واستمر في بيع الأسلحة للسعودية (على الرغم من حربها في اليمن) تحت مسمى أسلحة دفاعية.

■ كيف تقرأون الوضع في مصر وقضايا حقوق الإنسان وسياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هناك؟

علينا أن نعترف أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يتزعم الحكم الأكثر استبداداً في تاريخ مصر الحديث. حتى إذا قارناه بحسني مبارك، فإن الأخير سمح بنوع من الحرية للصحافة ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها. ولقد عقدت شخصياً عدداً من المؤتمرات الصحافية في مصر في عهده. هناك انتهاكات حقوق إنسان واسعة في مصر، يوجد عشرات الآلاف من المعتقلين، فضلاً عن التعذيب. كما أن أي أصوات معارضة يتم إسكاتها. يقول السيسي للغرب إنه مصدر للأمن في المنطقة ويساعد على محاربة الإرهاب والهجرة. والحكومات الغربية مستمرة في دعمه وتقديم الأسلحة له وفرش السجاد الأحمر لاستقباله. وهذا كله خطير لأنه يؤمّن استمرار القمع والاضطهاد. وهذا قصر نظر لأن «الاستقرار» الذي يراهنون عليه مؤقت، وعلى المدى البعيد فإن هذه السياسات ستؤدي إلى مزيد من الإرهاب للأمال على صعيد المجتمع الدولي. وحتى على مستوى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، على الرغم من نقاش خروقات حقوق الإنسان في مصر وإصدار بعض البيانات، ولكن لا يوجد قرار عن مجلس حقوق الإنسان يدين خروقات حقوق الإنسان في مصر.

■ أدرجت إسرائيل ست منظمات فلسطينية معنية بحقوق الإنسان ومنظمات مدنية، كمنظمات «إرهابية». وعلى الرغم من ردود الفعل المستهجنة، إلا أن المجتمع الدولي والحكومات بقيت صامتة في الغالب من دون اتخاذ أي خطوات فعلية ضد إسرائيل. ما الخطر الذي ترونه في هذا السياق، ليس فقط فلسطينياً، ولكن على عمل منظمات حقوق الإنسان في المنطقة وعموماً؟

أعتقد أن الخطوة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية خطيرة للغاية. نحن نتحدث هنا عن ست منظمات حقوقية رائدة ومعروفة، وعلى رأسها «الحق»، التي تتمتع باحترام دولي ومحلي. ادعى الجانب الإسرائيلي أن هذه المنظمات إرهابية من دون أن يقدّم أي دليل. وبنى ذلك على مزاعم شخص محتجز لا علاقة له بها، وقال إن هذه المنظمات لها علاقة بـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، ولا ندري حتى كيف أخذ هذا «الاعتراف». واستغلت الحكومة الإسرائيلية ذلك واستندت إليه لإدراجها كست منظمات إرهابية. لقد كانت هناك احتجاجات من العديد من الدول على ذلك، ولكن نحتاج أن نراها تأخذ خطوات مضادة. والآن قد تكون الخطوة المقبلة منعها ومنع تمويلها. من وجهة نظر إسرائيل فهذه خطوة مفهومة، لأن إسرائيل تنتهج نظام فصل عنصري «أبارتهايد» في الأراضي المحتلة ولا تريد أن تقوم أي منظمات بتوثيق تلك الانتهاكات.

■ اختير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس العام الماضي لولاية ثانية وخمس سنوات جديدة، بدأت بداية هذا العام. كيف تقيّمون أداءه في ما يخص مواقفه من خروقات حقوق الإنسان وإدانتها بعبارات صريحة، خصوصاً للدول ذات النفوذ؟

خلال الفترة الأولى لتوليه منصبه، تحدث غوتيريس بخطوط عريضة عن قضايا حقوق الإنسان، ولكن من دون أن يسمي دولة بعينها أو ينتقد أي حكومة، ونتيجة لذلك لم يشعر أحد بأي ضغط. ومع اختياره لفترة ثانية، قام بتسمية بعض الدول كإثيوبيا وأفغانستان وميانمار وغيرها، ولكن هذه حالات سهلة إن صح التعبير. أحد التحديات الكبرى هو استمراره ورفضه تسمية الحكومة الصينية وانتهاكات حقوق الإنسان هناك، خصوصاً في إقليم شينجيانغ ضد الأقلية المسلمة (الإيغور)، حيث تُسجل واحدة من أفظع انتهاكات حقوق الإنسان حالياً.

والأمين العام للأمم المتحدة لا يصرّح بأي شيء حول الموضوع. وما يزيد الطين بلّة أنه سيذهب لحضور افتتاح الألعاب الأولمبية الشتوية في الوقت الذي تقاطع بعض الدول الألعاب، على الأقل دبلوماسياً. والسؤال هنا هو بما أنه قرر الذهاب وحضورها، ما الذي سيفعله لإلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في الصين؟

روث: غوانتانامو وصمة عار على سمعة الحكومة الأميركية (فادي ريس كوفرينيي/فرانس برس)

انتقادات لغوتيريس

في حديثه عن اداء الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريس، يستحضر كينيث روث دور الامين العام السابق للمنظمة، بان كي مون، مشيرا الى انه لم يكن يُنظر الى الاخير باعتباره امينا عاما قويا، ولكنه انتقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين واضطهاده حقوق المثليين في روسيا. ويسأل: إذا تمكّن بان كي مون من فعل هذا، فلماذا لا يستطيع غوتيريس الحديث علنا ضد انتهاك الحكومة الصينية حقوق الإنسان في شينجيانغ؟

متابعة

منظمات حقوقية تطالب سعيّد بالاعتذار لمتظاهري 14 يناير

اعتدت القوى الأمنية على المتظاهرين يوم الجمعة الماضي (ياسين القالدي/الأناضول)

تونس ـ بسمة بركات

أكدت منظمات وجمعيات حقوقية تونسية، أمس الثلاثاء، أن الاعتداءات التي طاولت المظاهرين والمحتجين في ذكرى ثورة 14 يناير/ كانون الثاني، يوم الجمعة الماضي، لم تكن مجرد عمليات معزولة بل وراءها قرار سياسي، وطالبت الرئيس قيس سعيّد بالاعتذار العلني عن قمع المتظاهرين والاعتداءات التي استهدفت المحتجين. وأكدت المنظمات، في مؤتمر صحافي مشترك أمس، أن الرئيس التونسي ووزير الداخلية توفيق شرف الدين يتحملان مسؤولية ما حصل. واعتبر عضو المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية علاء الطالبي، في مداخلة له، أن رئيس الجمهورية بصدد تغييب الحقوق والحريات وقمع المواطنين والتحريض، وشدّد على أنها ليست المرة الأولى التي يتم الخروج فيها عن قانون الطوارئ، ولا خلال ظرف صحي دقيق (تفشي وباء كورونا)، وبالتالي لا مجال للتعلل بمنع التظاهرات والاحتجاجات لهذه الأسباب، مؤكداً أن هناك مسؤولية سياسية يتحملها رئيس الجمهورية، وعلى وزارة الداخلية توضيح أسباب استهداف المتظاهرين.

بدورها، أكدت رئيسة جمعية عائلات شهداء وجرحى الثورة لمياء الفرحاني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الانتهاكات التي حصلت في 14 يناير «لم تكن أعمالاً فردية لبعض الأمنيين، بل استعدادات ممنهجة للتصدي لهم، واستعمال القوة ضدهم، وران أن «هذا التصدي كان بصفة تصعيدية، من استخدام المياه، والاعتداء وتعنيف المحتجين»، واعتبرت أن «القرار السياسي ورئيس الجمهورية ومنذ البداية لم يكن يعترف بتاريخ الثورة في 14 يناير». في هذه الأثناء، حمّلت سعيدة العكرمي، زوجة القيادي في حركة النهضة نور الدين البحيري، كلاً من رئيس الجمهورية ووزير الداخلية مسؤولية سلامة زوجها، الموضوع قيد الإقامة الجبرية منذ 31 ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وقالت العكرمي خلال ندوة إعلامية عقدتها هيئة الدفاع عن البحيري، أمس، إن الحالة الصحية لزوجها خطيرة جداً، حسب ما نقله طبيبه الخاص الذي زاره أول من أمس الاثنين. وشدّدت العكرمي على أن الحالة الصحية للبحيري بعد 19 يوماً من الإضراب عن الطعام ورفض تناول الدواء، أصبحت هشة مع ارتفاع ضغط الدم والسكري، وكشفت أن زوجها يعيش حالياً على أمصال تحتوي فقط على بضعة أملاح، في حين أنه يحتاج إلى 12 نوعاً من الدواء يومياً. وأبرزت العكرمي أن التحاليل الطبية أظهرت بداية تخثر في الدم، وأن مواصلة الإضراب ستنتج عنها مضاعفات كبيرة وخطيرة على القلب، مع إمكانية الدخول في غيبوبة أو جلطة، مشيرة إلى أن البحيري لم يعد قادراً على الوقوف على رجليه، ودعت إلى السماح لمحاميه بزيارته بغية محاولة إقناعه بالعدول عن الإضراب المتواصل، بعدما فشلت مع أولادها في ذلك.

الحالة الصحية لنور الدين البحيري أصبحت خطيرة جداً

في سياق آخر، قرر القضاء التونسي إحالة ملفات خمسة من مرشحي الرئاسة 2019، وهم محامون مسجلون في جدول المحاماة، إلى المحكمة لمحاكمتهم بسبب جرائم انتخابية على أن يواجهوا تهماً تصنف في خانة جنحة وليس جناية. وبذلك يكون قد تم إلحاقهم بقائمة من 19 شخصية سياسية وحزبية كان قد أعلن عنها سابقاً، بينهم رؤساء حكومات ووزراء ونواب في الملف نفسه. وأفاد المتحدث الرسمي باسم محكمة الاستئناف بتونس الحبيب الترخاني بأن الإذن أعطي لتتبّع كل من رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي، ووزير العدل السابق عمر منصور، ووزير الدولة السابق، الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي سابقاً محمد عبّو، ورئيس كتلة ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف، ونائب رئيس البرلمان السابق، نائب رئيس حزب النهضة عبد الفتّاح مورو.

خاص

«مسار بطيء» لاستعادة العلاقات المصرية الإيرانية

القاهرة ـ العربي الجديد

كشفت مصادر مصرية خاصة عن تفاصيل جديدة بشأن اتصالات مصرية إيرانية خلال الفترة الأخيرة على صعيد تحسين العلاقات بين البلدين، قائلة إن لقاءً يمكن وصفه بـ«التقييمي» جرى قبل نهاية العام الماضي بأيام قليلة، على مستوى «استخباري». وأضافت المصادر، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، أن اللقاء جاء لمراجعة وتقييم مجموعة من الخطوات والمطالب المتبادلة بين البلدين، جرى التوافق بشأنها خلال لقاء تم منتصف العام الماضي، في إطار مساعي القاهرة لخفض التصعيد في المنطقة. وتابعت أن «الحديث عن إعلان خطوات جديدة في العلاقات بين البلدين، خلال الفترة القريبة المقبلة، غير مطروح في الوقت الراهن»، مشيرة إلى أن «الأمر المتوافق عليه بين الطرفين حالياً هو عدم إضرار أي طرف بمصالح الطرف الآخر». وحول ما إذا كانت هناك نوايا من الجانب المصري لنقل ملف العلاقات مع إيران من المستوى الاستخباري إلى المستوى الدبلوماسي، وبالتحديد لوزارة الخارجية، في ظل التصريحات التي تصدر عن الدبلوماسيين الإيرانيين تجاه العلاقات مع مصر، أكد أحد المصادر أن «العلاقات مع إيران ستظل محصورة في المستوى الأمني، فهي أحد الملفات الرئيسية الخاضعة لإشراف مباشر من رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل». وأشار المصدر إلى أن هناك تعليمات صارمة لكافة وسائل الإعلام المصرية، بعدم التعرض بالإساءة إلى إيران في تناول الأحداث، مع الاكتفاء بالجوانب الخبرية».

وكشف المصدر أن أبرز الملفات التي جرى الحديث بشأنها خلال آخر لقاء جمع الطرفين، كان الملف اليمني بمشتقاته المتعلقة بالاهتمامات المصرية، وعلى رأسها الملاحة في مضيق باب المندب. وأكدت القاهرة ضرورة مراعاة طهران لعدم الزج بأمن الملاحة في المضيق بالصراع الدائر في اليمن، لكون ذلك مرتبطاً بشكل مباشر بالية الحركة في قناة السويس المصرية.

وفي السياق، قال مصدر دبلوماسي مصري، إن القاهرة شعرت بارتياح تجاه التصريحات الأميركية والدولية، الصادرة عقب الاستهداف الحوثي لمنشآت إماراتية، أمس الأول الاثنين، بسبب إشاراتها إلى عدم تدخّل إيران في هذه الهجمات، وإلا لوجدت نفسها في موقف حرج. وأفاد بيان لوزارة الخارجية المصرية، بأن الوزير سامح شكري اتصل هاتفياً بنظيره الإماراتي عبد الله بن زايد «للاطمئنان حول ما تردد عن انفجار 3 صهاريج نقل محروقات بترولية ووقوع حريق قرب مطار أبوظبي». وأكد تضامن مصر مع الإمارات وإدانتها «لأي عمل إرهابي تقترفه مليشيا الحوثي لاستهداف أمن واستقرار وسلامة دولة الإمارات». كما دان شيخ الأزهر أحمد الطيب، الهجوم الحوثي ووصفه بالإرهابي. ولفتت المصادر إلى أن ملف الوضع في قطاع غزة، ودعم طهران للفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، كان من بين الملفات التي تصدرت الأجندة المصرية للقاء. وشددت على أن المسؤولين المصريين طالبوا بتنسيق التحركات في هذا الملف الذي تقود فيه القاهرة وساطة بين الفصائل والاحتلال، لما يمثله من أهمية مرتبطة بأمن حدودها الشرقية، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن القاهرة لا ترحب بالانخراط في أي تحالفات عسكرية مناوئة لأطراف بالمنطقة، على الرغم من رفضها السياسة التوسعية لطهران في المنطقة. وأكد أن ما يهم القاهرة هو عدم المساس بمصالحها، في المقام الأول، والمحافظة قدر الإمكان على مصالح حلفائها، في إشارة إلى السعودية.

إعلان خطوات جديدة قريباً بشأن العلاقات بين البلدين غير مطروح

تخشى مصر من تأثير أي توترات على قناة السويس (محمود خالد/Getty)

خرف في المعارك الحزبية

يشير المدير التنفيذي لمنظمة «هيومن رايتس ووتش»، كينيث روث، إلى أن الكثير من القيادات الديمقراطية حول العالم غارقة في معاركها الحزبية قصيرة المدى، مما يحول دون معالجة التحديات القائمة بشكل فعال، لافتا إلى أن الكثير من هذه القيادات لم يرق إلى مستوى التوقعات، مما يؤدي إلى حالة من اليأس العام من فشل الكثير من القادة الديمقراطيين في مواجهة التحديات. ويضيف: لكن كل هذا لم يمنع من إصرار الكثيرين على تحدي المستبدين والوقوف في وجوههم.

سيرة

■ انضم كينيث روث إلى منظمة «هيومن رايتس ووتش» عام 1987، ويشغل منصب المدير التنفيذي للمنظمة منذ عام 1993.

■ قبل انضمامه إلى المنظمة، شغل منصب المدعي العام الفيدرالي لولاية نيويورك، و ترأس الادعاء في قضية «إيران كونترا»، المتعلقة بتزويد الولايات المتحدة للإيران بالأسلحة إبان الحرب العراقية الإيرانية.

■ روث تخرّج من كلية ييل للقانون ومن جماعة براون، وأجرى تحقيقات متعددة، وشارك في بعثات بحثية في مجال حقوق الانسان في عدة دول.

بات الرئيس الأوكراني السابق، بيترو بوروشينكو، أسير الملاحقات القضائية بتهمة «تمويل الانفصاليين في الشرق»، في قضية من المفترض أن تطيحه من السباق الرئاسي لعام 2024، وتسمح للرئيس الحالي فولوديمير زيلينسكي بضمان ولاية جديدة

قضية تتكرّر في كييف

بيترو بوروشينكو تحت مقصلة القضاء

بيترو بوروشينكو وسط أنصاره في كييف يوم الأحد (فولوديمير تاراسوف/Getty)

قد تكون أوكرانيا الدولة الأكثر ضجيجاً من بين كل دول الاتحاد السوفييتي السابق، فكل رؤسائها الستة منذ الاستقلال عن السوفييت في عام 1991، شهدوا أو يشهدون مشاكل عدة، في القضاء وخارجه، بدءاً من الرئيس الأول ليونيد كرافتشوك، وصولاً إلى الرئيس الحالي، فولوديمير زيلينسكي. غير أن مسألة الرئيس السابق، بيترو بوروشينكو، تخطت كل الخطوط «التقليدية» في ملفات الفساد، بعد اتهامه في القضاء الأوكراني بتمويله الانفصاليين في الشرق، المدعومين من روسيا، الذين يقاتلون الحكومة الشرعية منذ ربيع 2014، في حرب أودت بحياة أكثر من 13 ألف شخص.

واتخذ مصير بيترو بوروشينكو مساراً مختلفاً، أول من أمس الإثنين، مع طلب مكتب المدعي العام الأوكراني توقيفه بتهمة «الخيانة العظمى»، أو فرض كفالة مقابل إبقائه حراً مقدارها نحو 30 مليون يورو (35 مليون دولار). وبعد جلسة استماع استمرت يوماً كاملاً، غداة وصول بوروشينكو إلى أوكرانيا آتياً من بولندا يوم الأحد الماضي، أعلن القاضي المكلف بالقضية، أوليكسي سوكولوف، في وقت متأخر مساء أول من أمس الإثنين، أنه سيعلن قراره النهائي اليوم الأربعاء. ويواجه الرئيس السابق عقوبة تصل إلى السجن 15 عاماً.

وكان بوروشينكو، المعارض لزيلينسكي، قد عاد إلى أوكرانيا بعد شهر من الغياب، على الرغم من التهديد بتوقيفه. وبعدما ألقى خطاباً مقتضباً أمام آلاف من أنصاره الذين تجمعوا أمام المطار، توجه للمثول أمام محكمة في كييف. وخلال الجلسة، طلب ممثل النيابة العامة كفالة مقدارها مليار هريفنيا (نحو 35 مليون دولار) وكذلك وضع سوار إلكتروني للرئيس السابق مقابل عدم احتجازه، وإلا سيودع السجن. ورد الرئيس السابق بالتحدث عن «محاكمة موجزة». وقال لممثل النيابة العامة فيما تظاهر آلاف من أنصاره أمام المحكمة لدعمه: «كل كلمة قلتها للتو هي جريمة». ومثل الرئيس السابق أمام المحكمة إلى جانب محاميه وعدد من النواب، متهماً السلطات بالقيام بعمل موسكو عبر ملاحقته. وقال إن «العدو على الأبواب ويريد أن يهزمنا ويمزّق بلدنا زارعاً الفتنة».

واتهم بوروشينكو، زيلينسكي بأنه هو من أمر بإجراءات الدعوى المقامة عليه «لصرف الانتباه» عن المشكلات التي تواجهها البلاد. ويعتبر بوروشينكو، وهو أحد أثرى أثرياء أوكرانيا، المنافس الأول للرئيس الحالي. وتشتبه السلطات بأنه أقام خلال فترة رئاسته علاقات تجارية مع الانفصاليين الموالين لروسيا شرق البلاد، ما يشكل فعل «خيانة عظمى».

وقاد بوروشينكو الذي تقدّر مجلة فوربز

يواجه الرئيس السابق عقوبة تصل إلى السجن 15 عاماً

ثروته بـ1,6 مليار دولار، البلاد بين عامي 2014 و2019، قبل أن يهزمه زيلينسكي. وورد اسم الرئيس السابق والنائب الحالي في عشرات القضايا القضائية. ويرفض بوروشينكو كل الاتهامات الموجهة إليه. وفي مطلع يناير/كانون الثاني الحالي، أمرت محكمة في كييف بتجميد أصول الرئيس السابق، الذي يملك خصوصاً شركة حلويات كبيرة اسمها «روشن»، وقناتين تلفزيونيتين. واتهمه المحققون بالعمل مع الرجل الثري المؤيد لروسيا، فيكتور ميدفيدتشوك، المقرّب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لتسهيل شراء الفحم لشركات واقعة في شرق أوكرانيا، الخاضع للانفصاليين. وتأتي عودة بوروشينكو في وقت تخشى أوكرانيا غزواً من روسيا التي حشدت قبل أشهر قوات ومدرعات عند حدودها. وتنفي موسكو أي خطط لشن هجوم عسكري، لكنها تطالب الأميركيين والأوروبيين، بالتعهد بعدم قبول أوكرانيا في حلف الأطلسي، وهو مطلب مرفوض حتى الآن. ولا يمكن عملياً إبعاد ملف بوروشينكو حالياً عن الانتخابات الرئاسية المقررة في ربيع 2024، خصوصاً أن استطلاعات الرأي الأخيرة تفيد بتصدّر الرئيس السابق وزيلينسكي نوايا التصويت. كما أن تزايد احتمالات غزو روسيا لأوكرانيا، يضع الوحدة الأوكرانية على المحك، على اعتبار أن هروب الرئيس السابق فيكتور يانوكوفيتش، في شتاء 2014 إلى روسيا، لا يوازي قضية بوروشينكو حالياً. يانوكوفيتش ينتمي إلى الأقلية الروسية في أوكرانيا، وكان رجل بوتين الأول بعد الثورة البرتقالية في كييف شتاء 2004 2005، وتمكن بعد انتخابه في عام 2010، من تفكيك المعارضة البرتقالية في موازاة انفتاحه على الاتحاد الأوروبي، سأعياً إلى طمأنة أنصار الغرب. لكن تأخر يانوكوفيتش في توقيع اتفاقية شراكة مع الأوروبيين، بضغطٍ روسي، أدى إلى نشوب الثورة الأوكرانية في شتاء 2014، وهروب الرئيس.

كان واضحاً في البداية أن بيترو بوروشينكو كان خياراً غربياً، ومواجهاً للانفصاليين، لكنه فشل في وضع حدٍ لهم، ومن خلفهم روسيا، بعد سقوط إقليمي دونيتسك ولوغانسك في الشرق بيد الانفصاليين، وضمّ الروس لشبه جزيرة القرم الأوكرانية. كما فشل بوروشينكو في التموضع بقوة في اتفاقي «مينسك 1» في 5 سبتمبر/أيلول 2014، و«مينسك 2» في 12 فبراير/شباط 2015، بل ظلّت روسيا متفوقة. بالتالي، فإن تأكيد تمويله الانفصاليين في الشرق، سيؤدي حكماً إلى سقوط صورته الشعبية، وإزاحته عن الانتخابات الرئاسية المقبلة، فضلاً عن وضعه وراء القضبان.

في المقابل، فإن زيلينسكي الساعي للحفاظ على موقعه رئيساً لولاية ثانية، يمكنه الاعتداد بحصوله على دعم أميركي وأوروبي وتركي وإسرائيلي، سياسياً وعسكرياً، في الفترة الماضية. كما اتخذ خطوات داخلية عدة، لجهة حجب عدة مواقع إخبارية روسية في الصيف الماضي، ولممارسته أسلوباً دبلوماسياً مرناً، سواء عبر إبداء استعداده للاجتماع مع بوتين، بشكل ثنائي أو بمشاركة الرئيس الأميركي جو بايدن، أو لجهة استعداده للقتال من أجل استعادة الشرق والقرم. ويمكن لزيلينسكي أيضاً «التفاخر» بأنه وضع الأزمة الأوكرانية في أعلى مستوياتها، قياساً بخلفه، وتحديداً لجهة إعراب الأميركيين والأطلسي مراراً عن دعم أوكرانيا. ووصل الأمر إلى حد عقد الروس والغرب ثلاثة اجتماعات الأسبوع الماضي، تمحورت حول العلاقة بينهما، انطلاقاً من الأزمة الأوكرانية. ومن الطبيعي أن زيلينسكي، الواثق بقدرته على البقاء على رأس السلطة في كييف، باشر عملية توحيد الصفوف خلفه، بدءاً من إزاحة أقرب الخصوم، بناء على مخالفاتهم، وتمهيداً لبروز موقف أوكراني موحّد إزاء أي خطوة مستقبلية متعلقة بالخلاف مع روسيا. وبوروشينكو كان أول الضحايا.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

واشنطن تراقب «عن كثب»

أعلنت الولايات المتحدة، حليفة أوكرانيا الاساسية في مواجهة روسيا، أنها «تتابع عن كثب» ملف الملاحقة القضائية للرئيس السابق بيترو بوروشينكو. وقال السناتور الأميركي كريس مورفي الذي يزور كييف مع وفد من الكونغرس، إنه واثق من أن بوروشينكو «سيحصل على محاكمة عادلة»، خلال لقاء مع وسائل إعلام أجنبية. مضيفاً أن لديه «مخاوف» من محاكمة «معارضين سياسيين» في أوكرانيا. وسبق أن شدّد الغرب على ضرورة الوحدة الداخلية لمواجهة روسيا.

متابعة

أزمة أوكرانيا: تواصل روسي ـ أميركي

لم تنخفض توترات الأزمة الأوكرانية بعد بانتظار الردّ الكتابي للغرب على روسيا بشأن الضمانات الأمنية التي طلبتها، المتوقع في وقت ما من الأسبوع الحالي

بانتظار الردّ الكتابي من الغرب على الضمانات الروسية، المتوقع في الأسبوع الحالي، كشف الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ، أمس الثلاثاء، أنه دعا روسيا والأطلسي لإجراء مزيد من المناقشات بشأن أوكرانيا. وقال ستولتنبرغ خلال مؤتمر صحافي مشترك في برلين مع المستشار الألماني أولاف شولتز: «لقد دعوت للمشاركة في سلسلة من اجتماعات مجلس الأطلسي. روسيا لمعالجة مخاوفنا، ولكن أيضاً للاستماع إلى مخاوف روسيا ومحاولة إيجاد حل». وفي محاولة لخفض التصعيد، جرى اتصال، أمس، بين وزيري الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن والروسي سيرغي لافروف، أكد فيه الأول أن مناقشة أوضاع الأمن الأوروبي يجب أن تشمل الأطلسي والشركاء الأوروبيين، مكرراً التزام واشنطن تجاه كييف.

ومن المقرر أن يزور بلينكن كييف، اليوم الأربعاء، للقاء الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ووزير الخارجية دميترو كوليبا. وذكرت وزارة الخارجية الأميركية في بيان، أن بلينكن سيتوجه بعدها إلى برلين للاجتماع مع وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، ثم مع مجموعة عبر المحيط الأطلسي الرباعية، في إشارة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. وتابعت الوزارة أن بلينكن سوف «يناقش الارتباطات الدبلوماسية في الآونة الأخيرة مع روسيا والجهود المشتركة لردع عدوان روسي آخر على أوكرانيا، بما في ذلك استعداد حلفاء وشركاء لفرض عواقب وخيمة وتكاليف اقتصادية باهظة على روسيا».

وفي موسكو، أعلن لافروف، أمس، أن روسيا تنتظر أجوبة من الولايات المتحدة بشأن الضمانات الأمنية قبل أن تواصل المحادثات المتعلقة بأوكرانيا. وقال لافروف في مؤتمر صحافي مشترك مع بيربوك، التي زارت موسكو آتية من كييف، إنّ روسيا «تنتظر الآن أجوبة بشأن هذه المقترحات، كما وُعدنا، من أجل مواصلة المفاوضات»، لكنّه رفض مرة جديدة طلب الغربيين بدء سحب عشرات آلاف الجنود المنتشرين على حدود أوكرانيا. ورحّب لافروف بمشاركة الولايات المتحدة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء الصراع الدائر في شرق أوكرانيا، وتوجه لبيربوك بالقول إنّ «تسييس مشروع خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 يأتي بنتائج عكسية».

وردّت الوزيرة الألمانية على لافروف بقولها إنّ «خط الأنابيب، الذي ينتظر تصاريح من جهات تنظيمية في ألمانيا والاتحاد الأوروبي، متوقف وغير متوافق مع قانون الطاقة الأوروبي». وشدّدت بيربوك على رغبتها بأن يتواصل الحوار مع روسيا، وقالت: «في الأسابيع الماضية نشر أكثر من مائة ألف جندي روسي مع تجهيزات ودبابات قرب أوكرانيا من دون سبب. من الصعب عدم رؤية ذلك بمثابة تهديد». من جهتها، نقلت تقارير إعلامية عن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قوله إن احتمال إقدام روسيا على غزو أوكرانيا أمر غير واقعي، وأنّه في حاجة لبحث الأزمة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وأضاف أردوغان للصحافيين أثناء زيارة لألبانيا، أول من أمس الإثنين: «لا أرى أن الغزو الروسي لأوكرانيا نهج واقعي لأنّ أوكرانيا بلد قوي»، وقال: «تحتاج روسيا حال إقدامها على مثل هذه الخطوة إلى مراجعة الوضع في العالم بأسره والوضع الخاص بها»، مضيفاً: «بالطبع نحتاج إلى طرح هذه القضايا ومناقشتها مع بوتين».

بدوره، كشف المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، أمس، أن بوتين سيطلع نظيره الصيني شي جين بينغ على فحوى محادثات موسكو مع حلف الأطلسي، وذلك عندما يسافر إلى بكين لحضور افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في 4 فبراير/ شباط المقبل.

ميدانياً، أعلنت روسيا وبيلاروسيا عن إجراء تدريبات عسكرية مشتركة في مينسك، الشهر المقبل، تستهدف صد أيّ هجمات خارجية. وبدأت القوات والمعدات العسكرية الروسية في الوصول إلى بيلاروسيا، مساء أول من أمس الإثنين، لإجراء التدريبات المقررة بين 10 فبراير المقبل و20 منه، على الحدود مع بولندا وأوكرانيا.

بدورها، أفادت وكالة «روسيا اليوم»، أمس، بأنّ السفارة الروسية في كييف تعمل كالمعتاد، عقب تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية يفيد بأن موسكو بدأت في إجلاء أسر الموظفين في بعثاتها الدبلوماسية في أوكرانيا.

(فرانس برس، رويترز)

■ بعد حرب 2006 وحرب 2012 قرر الكيان الصهيوني تخفيف التركيز السكاني والمؤسساتي في منطقة غوش دان، وتوزيع المواقع الاستراتيجية له في العمق لتفادي أي انهيار في منظوماته خلال أي حرب مقبلة، وعمق الكيان الوحيد هو منطقة النقب. هل سينجح؟

■ خلال فترة الحظر بسبب كورونا، تمّت إبادة النقب الفلسطيني وتدمير 8400 منشأة فلسطينية وإقامة الصندوق القومي الإسرائيلي لتملك هذه الأراضي جميعها. وأخيراً تم تفعيل اتفاقية النوايا لإمداد النقب بالكهرباء

■ على الرغم مما يحدث في النقب والشيخ جراح وبيتا وبرقة وما يحدث في كل بقعة من أرض فلسطين، ستجدون الشعب يقول إن السكوت والخوف هو بمثابة موت وإننا شعب لم يمت ونتحمل أكثر. #انقذوا_حي_الشيخ_جراح #انقذوا_النقب

■ نحن في #اليمن لا نحارب الحوثيين فقط بل نحارب الحشد الشعبي القادمين من سورية، العراق، لبنان، فلسطين وغيرهم من المتآمرين

■ على الألوية اليمنية المرابطة مكانها منذ سبع سنوات إما التحرك لمقاتلة الحوثي أو تسليم الأسلحة لرجال القبائل والعودة إلى منازلها. الآن يجب أن تحدد موقفها يا مع اليمن وتحريره من إيران أو ضد، أما مع الحوثي بالفعل ومع التحالف بالكلام فلا يصح. كفى سبع سنوات هدراً

■ اسماعيل قاآني بالنجف. محمد كوثراني بالنجف. سفير الاتحاد الأوروبي بالنجف. يلا فضّلوا حكومة على مقاسكم ولبّسوها للشعب

■ عوّدنا السيد مقتدى الصدر على تغريدة «لا شرقية ولا غربية حكومة أغلبية وطنية» عند لقاء مسؤول حول أزمة الإطار. أمس ليلاً التقى قاآني مع السيد مقتدى الصدر، ولحد الآن لم تصدر أي تغريدة كسابقاتها.
هل تغير موقف أبو هاشم أم ماذا؟

■ بيدرسن: «لم يعد هناك من يطالب بإسقاط بشار الأسد». يبدو أنّ بيدرسن يحمل نفس حقيبة دي مستورا ونفس حقيبة جون كيري